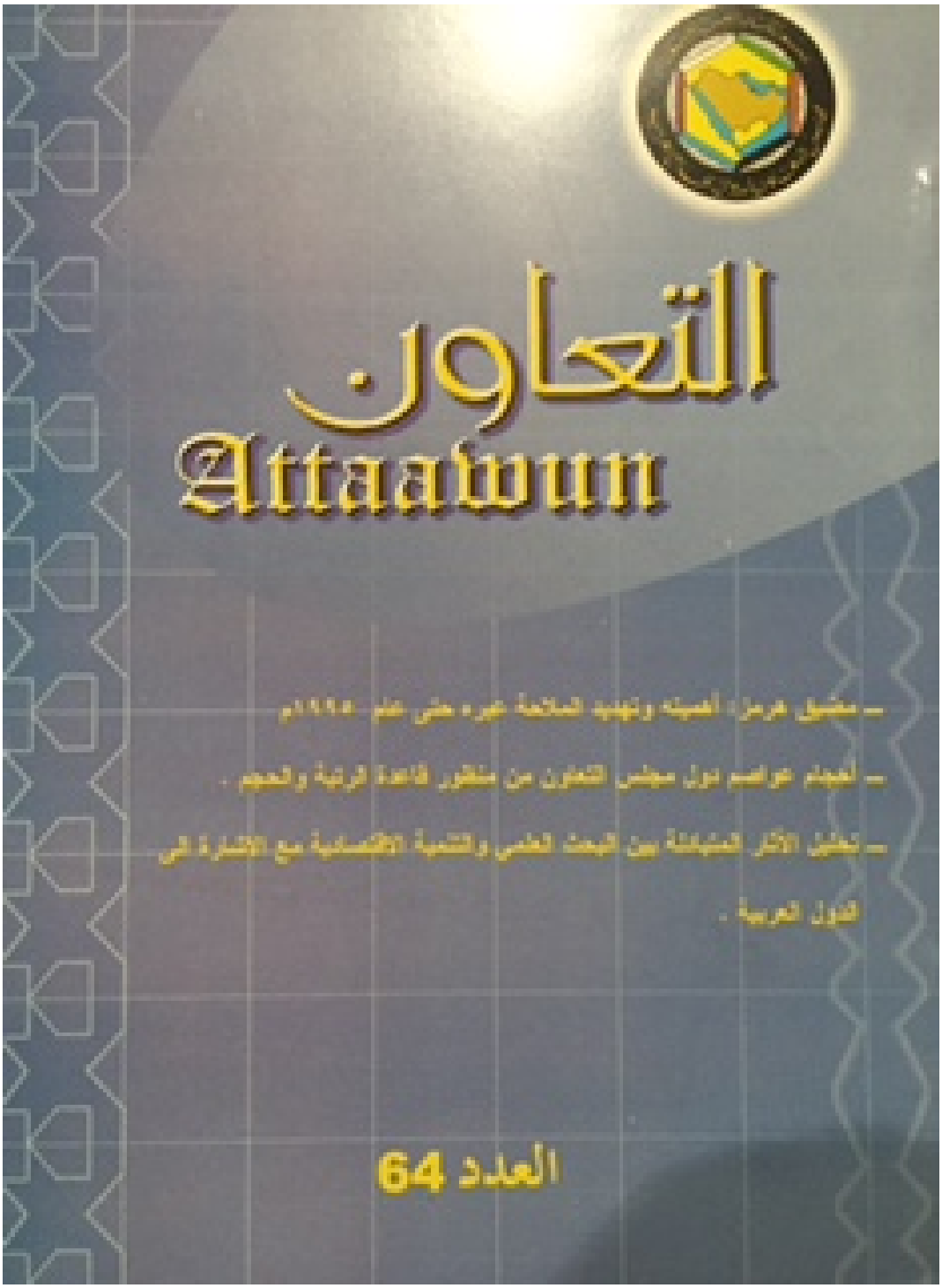
التعاون
Attaawun
- مضيق هرمز: أهميته وتهديد الملاحة فيه حتى عام ١٩٩٥م
- أهداف ومراحل دول مجلس التعاون من منظور قاعدة الرتبة والحجم .
- تحليل الآثار المتبادلة بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى الدول العربية .
العدد 64

بسم الله الرحمن الرحيم

أحجام عواصم دول مجلس التعاون الخليجي

من منظور قاعدة نظرية الرتبة والحجم

د. مساعد بن عبدالرحمن الجخيدب

جامعة القصيم/ قسم الجغرافيا

ملخص:

يظهر التجانس الطبوغرافي والاجتماعي والاقتصادي على مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي كوحدة جغرافية لها خصائص تنبثق عن هذا التجانس، وهو بالفعل ما تمثل في إنشاء مجلس التعاون الخليجي كتجسيد للخصائص الجغرافية عام 1981م. وتتمثل الوحدة المكانية في مساحة دول المجلس البالغة 2.673كم2 وعدد سكانها 31.101 مليون نسمة.[1]

وتشرف على هذه الوحدة المكانية ست عواصم تقف على رأس الهرم المدني، وتختلف ظروف نشأة وتاريخ كل عاصمة عن الأخرى مما أعطى لكل واحدة منها مقومات نمو سكاني تمثل في واقع حجمها الراهن. ويعد تتبع دراسة أحجام تلك العواصم في إطار الوحدة المكانية وفي ظل التجانس الجغرافي من أسباب معرفة الأبعاد الجغرافية الراهنة والمستقبلية التي تعطي تفسيرات للتركز والنزوح السكاني إلى العواصم، وما يؤثر به ذلك على تضييق مفهوم التنمية الشاملة.

ومن المؤمل أن تصل الدراسة إلى تحديد مجموعة من العوامل التي هيأت لتلك العواصم الهيمنة السكانية في ظل إقليم واسع يتميز بتوازن الموارد القادرة على انتشار السكان لرفع الكفاءة الإنتاجية لتلك الموارد. ويمكن أن تعطي الدراسة بعض التوصيات التي من شأنها تضييق وتقليص مفهوم المدينة الأولى – الذي يسود في أغلب الدول النامية – بما تمثله من تركز سكاني، وما يلحق به من مشاكل سكانية وإسكانية رغم تقدم وسائل التنمية الاقتصادية القادرة على الحد من الاستمرار في هذا الاتجاه.

أولاً الحدود النظرية للدراسة

تقوم الحدود النظرية على استعراض مجموعة من الأسس والمفاهيم والمسلمات التي تتعلق بالرتبة والحجم، إضافة إلى تحديد الآليات المنهجية المتبعة في معالجة هذه الظاهرة عن طريق صياغة مشكلة وأهداف البحث والتساؤلات التي يمكن الإجابة عليها، علاوة على تحديد المفاهيم والمصطلحات الرئيسة المتعلقة بدراسة الموضوع.

1-1 مشكلة الدراسة

تتبوأ عواصم مجلس التعاون الخليجي المراكز الأُول في الحجم السكاني على مستوى المدن في المنطقة مشكلة أكبر تركز سكاني. وهذا الخلل ناجم عن تيار الهجرة الداخلي واستقطاب المؤسسات الاقتصادية الخاصة لليد العاملة الخارجية، وهذا أسهم في نمو متضاعف للعواصم مقارنة بالنمو العام على مستوى دول المجلس. وتنبثق مشكلة النمو السكاني المتضاعف في هيكلة النمو العمراني للعواصم التي لا تتوافق معه وبالتالي تحدث إرهاصات المشكلة في ارتفاع أسعار أراضي المساكن، وزيادة في عقود الإيجارات، وكثافة في الحركة المرورية، وتدني في كفاءة الخدمات الناتج عن ارتفاع أعداد المستفيدين من الخدمة، وضعف إنتاجية الفرد الكائنة من متابعته وإشرافه على وظائف متعددة بغرض الحصول على مردود مالي أكبر يسد به متطلبات الحياة الحضرية.

وتتأكد المشكلة في ضعف التنمية الشاملة؛ فالتركز السكاني لا يخدم هذه الصورة من التنمية، فالمجتمع الخليجي بحاجة إلى تنوع في استغلال الموارد حتى لا يكون الدخل أحادياً، ولكي يغطي بعض احتياجاته ذاتياً من المصادر الحيوانية والزراعية والصناعية الاستهلاكية، خاصة وأن التضخم السكاني في العواصم قائم وبنسبة كبيرة على تغطية وظائف إدارية أو مكتبية (غير إنتاجية). وهذه المشكلة قائمة على مجموعة من العوامل التي ساعدت على استفحالها – ويمكن بسطها فيما بعد – وأصبحت سلوكيات لدى مجتمع الدراسة.

1-2: أهداف الدراسة

تتناول الدراسة مجموعة أهداف تحاول الإلمام بفروع المشكلة وبها تنحصر المعالجة للموضوع بدون استطرادات، ويمكن صياغة الأهداف في النقاط التالية:

1) معرفة نصيب العواصم الخليجية من جملة سكان المجلس.
2) الكشف عن مدى انتظام نظرية الرتبة والحجم على مستوى دول المجلس.
3) تحديد العوامل التي لها الدور الأكبر في ضعف انطباق النظرية على تسلسل المدن في دول الخليج العربية.
4) بيان درجة الثقل والتركز السكاني الذي تحظى به العواصم على مستوى دول المجلس.

1-3: تساؤلات الدراسة

قبل الشروع في تحليل وتفسير مشكلة وأهداف الدراسة يحسن تصور بعض التساؤلات الافتراضية التي يكون في إجاباتها حصر للنقاط الأساسية في موضوع انطباق نظرية الرتبة والحجم على مصفوفة المدن الخليجية، وتتلخص تلك التساؤلات في:

1) كيف أثر العامل الاقتصادي في الاستقطاب السكاني للعواصم الخليجية؟
2) هل بالإمكان إيجاد توازن في نمو المدن الخليجية سكانياً؟
3) لماذا تسير العواصم الخليجية في نموها على عامل الزيادة غير الطبيعية؟
4) ما دور البرامج التخطيطية الخليجية في الحد من التركز السكاني؟
5) ما هي الآثار السلبية المترتبة على النمو الاستقطابي للمدن في دول المجلس؟

وهذه التساؤلات افتراضية يتم من خلال الدراسة التثبت من وجودها أولاً ثم طرح إجابات لها حالة انطباقها على العواصم الخليجية. ويمكن سبر ومعالجة تلك التساؤلات ضمنياً عند تحقيق أهداف الدراسة.

1-4: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في العواصم الخليجية لدول مجلس التعاون الخليجي شكل (1) وهي أبوظبي، والدوحة، والرياض، والكويت، ومسقط، والمنامة. ويعطي جدول (1) صورة لخصائصها الجغرافية فيما يتعلق بالموقع الجغرافي على مستوى دول الخليج العربية.

جدول (1) خصائص مجتمع الدراسة من الناحية الجغرافية

العاصمة	الدولة	الموقع الفلكي [2]		الموقع الجغرافي النسبي
أبوظبي	الإمارات العربية المتحدة	28 ◌َ 24 ◌ْ	22 ◌َ 54 ◌ْ	منتصف ساحل الإمارات مع ميل إلى الشرق
الدوحة	قطر	15 25 ◌ْ	35 ◌َ 51 ◌ْ	وسط الساحل الشرقي لشبة جزيرة قطر
الرياض	المملكة العربية السعودية	41 ◌َ 24 ◌ْ	42 ◌َ 46 ◌ْ	وسط السعودية مع ميل نسبي إلى الشرق
الكويت	الكويت	30 ◌َ 29 ◌ْ	30 ◌َ 47 ◌ْ	وسط الساحل مع ميل ناحية الجنوب
مسقط	سلطنة عمان	37 ◌َ 23 ◌ْ	36 ◌َ 58 ◌ْ	على الجزء الجنوبي من ساحل خليج عمان
المنامة	مملكة البحرين	11 ◌َ 26 ◌ْ	35 ◌َ 50 ◌ْ	في الركن الشمالي الشرقي من جزيرة البحرين

1-5: المفاهيم الرئيسة

يستخدم البحث جملة من العبارات والمصطلحات العلمية؛ ومما يكشف المفهوم لهذه المصطلحات ويجعلها واضحة ودقيقة القيام بتعريفها في صورة مفاهيم أساسية. وأبرز المفاهيم الواردة في موضوع الدراسة:

أحجام المدن: هو عدد السكان القاطنين داخل نطاق المدينة وفق التعدادات أو التقديرات السكانية.

هرمية المدن: يقصد بالهرمية التدرج الحجمي لفئات المدن، بحيث تشمل قاعدة الهرم المدن ذات الأحجام الصغيرة، بينما تقبع على قمة الهرم المدينة الأولى في الإقليم أو الدولة.

وظائف المدن: هي الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية أو الخاصة لسكان المدن. وتكون الاستفادة النوعية من الوظائف الحكومية لدى أفراد المجتمع أكثر من مثيلتها في الوظائف الخاصة.

التخصص الوظيفي: السمات الوظيفية للمدينة، وتتعين عن طريق تحديد نسبة السكان العاملين في تخصص مهني معين مقارنة بالأنشطة الوظيفية الأخرى.

التحضر: عبارة عن نسبة سكان المدن لمجموع سكان الإقليم أو الدولة.

النمو الحضري: زيادة أعداد السكان في المدن بجميع فئاتها[3].

الظهير: هو عبارة عن مساحة الأراضي التي تنتشر بها المستوطنات السكنية، ويكون الميناء مسؤولاً عن إمدادها بالمستلزمات الاستهلاكية الخارجية، ومصدراً لجميع منتجاتها المحلية.

ثانياً الفلسفة النظرية لاستقطاب المدن

تعتمد فلسفة الاستقطاب على استعراض المسلمات التي من شأنها الأخذ والاتجاه إلى الأحادية في نمو المدن. ويقف على ذلك البعد الاقتصادي وأفاق التنمية المطلوبة، وقبل الخوض في تلك المسلمات يمكن عرض مفهوم النمو الاستقطابي.

2-1: النمو الاستقطابي للمدن

تظهر في كثير من الأقاليم الجغرافية الهيمنة المدنية لإحدى مدنها، وهو ما لا يتفق مع الواقع الحقيقي لأحجام المدن الأخرى، فالتباين مضاعف بشكل يسترعي الاهتمام والدراسة. وإن نمو هذه المدينة بشكل كبير جداً مقارنة بالمدن الأخرى مبني على عدة عوامل من بينها النمو الاستقطابي (الأحادي). وقد انتهجت فكرة التنمية الاستقطابية كوسيلة اقتصادية واجتماعية في التحولات الاقتصادية الموحدة، وهي لا تحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ويظهر ذلك بالتباين في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية.[4]

ويقوم الاستقطاب على توجيه فرص وبرامج التنمية إلى مدن محدودة بأحد غرضين أو بكليهما، إما بدافع تقليص الإنفاق على مشاريع الخدمات، في حالة كونها موزعة على جميع المدن أو رغبة في تسهيل إدارة الخدمات. وينتج عن الاستقطاب تعدد الوظائف بزيادة الأنشطة الاقتصادية المدنية، وللاستقطاب سلبيات أبرزها النزوح السكاني إلى المدن بدافع البحث عن فرص العمل، أو وجود الدخل المجزئ الذي يتوفر فيها بشكل أكبر من مثيلاتها الحضرية أو الريفية، وهذا يعمل على التفريغ المستمر للقوى الاقتصادية

العاملة في المناطق الريفية، وقد لا يكون النزوح بدافع طلب العمل، وإنما رغبة بالقرب من مناطق التخديم الراقية الموجودة في مراكز الاستقطاب. ويعد النمو الاستقطابي أكثر أنواع التخطيط الذي يؤدي إلى ضعف التوازن الإقليمي، من خلال زيادة الفجوات التنموية بين المناطق المستهدفة.

وللحد من ظاهرة الاستقطاب يرى توماس Thomas ضرورة تقليص فكرة النمو الاستقطابي المتميز إذا تحسنت فاعلية وسائل الاتصال التي تحقق مكتسبات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية [5]، ويكون ذلك بوضع حد حجمي للمدن المستقطبة يقف عنده نموها السكاني (غير الطبيعي)، وتوجه فرص التنمية إلى مدن أخرى أقل حجماً.

وإن التنمية الاستقطابية لأي مدينة تعمل على زيادة اتساع حجمها، وتجعلها تأسر طوعاً بعض التوابع السكنية المرتبطة بإقليم مجاور لتمتعها بالامتيازات الوظيفية. وبمرور الوقت وبدون تغير للوضع – الاستقطاب – قد تنفرط معظم التوابع السكنية المرتبطة بالمدن الأخرى إلى المدينة المستقطبة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ما مقدار كفاءة خدمة المدينة المستقطبة في خدمة إقليمها بوضعه الجديد (المتسع)؟ وقبل الإجابة على ذلك لابد من معرفة أن وظائف المدن من وجهة النظر المكانية تنقسم إلى قسمين محلية وإقليمية، والمقصود بالمحلية هي الوظائف الخادمة لسكان المدينة ذاتها، بينما الإقليمية هي التي تخدم التوابع السكنية. ولما كانت المدينة يزداد حجمها بشكل كبير فإن حجم تقديم الوظائف المحلية لسكانها سيفوق حجم تقديم الوظائف الإقليمية التي تقدمها لسكان التوابع السكنية المحيطة بها، وبالتالي تصبح خدمة المدينة لإقليمها ثانوية وغير متكافئة مع خدمتها لسكانها. وهذا ما يسبب استقطاباً سكانياً نحو المدينة من سكان تلك التوابع بحثاً عن الخدمات المتاحة، وربما تكون العلاقة بين التنمية الاستقطابية والخدمة الإقليمية عكسية.

وإن معظم الدراسات عن التحضر في العالم الثالث قد اهتمت بموضوع ظاهرة التمركز الحضري والاقتصادي؛ وهل هي مرغوبة من أجل تطور أي مجتمع من المجتمعات؟ وهناك وجهتا نظر متعلقة بدول الخليج العربية، الأولى: هي نظرة المدرسة التي ترى أن سيطرة المركز الحضري تعد ظاهرة للتوسع الاقتصادي، وأن الهجرة إلى المراكز الحضرية تعد مؤشراً صحياً للنمو الاقتصادي ويجب التخطيط لها وليس ضدها. والثانية: ترى أن إيجاد مراكز حضرية مسيطرة في العالم الثالث هو عيب بنائي في النظام الهرمي لمراكز الاستقرار، وترى من الضروري إعادة البناء المكاني لإعادة توزيع الموارد [6].

وتتفق وجهة نظر المدرسة الأولى مع الكثافة السكانية المخلخلة، حيث أن أفكارها مأخوذة من ضرورة الاستفادة من الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية، وهذا يتحقق بسيطرة المدينة الكبرى على القدرات البشرية؛ فالصناعة مثلاً تحتاج إلى قطاع بشري كبير وهو لا يتوفر في دول المنطقة إلا بالتركز السكاني. وتصطدم آراء المدرسة الأولى بمفهوم التنمية الإقليمية التي تركز عليها وجهة النظر الثانية. ويمكن

النظر إلى الاستقرار في البناء الإيكولوجي البشري بشكل أفضل عن طريق دراسة مكوناته الرئيسة وهي: البدو، الريفيون، الحضر، والعلاقات فيما بينهم، ومفهوم "الثلاثية الإيكولوجية" المفسر للتحضر[7].

2-2: التغير الاقتصادي وأبعاد التنمية ودورها في الاستقطاب

قدم رستو Rostow نموذجه الخاص بدرجة النمو، عندما حدد خمس مراحل لعمليات التنمية، والتي تنطبق على الأقطار الناضجة بصفة أكبر، فهناك مرحلة المجتمع التقليدي المعتمد على الوظائف الإنتاجية المحدودة، ثم تأتي مرحلة ما قبل التحول والتقدم والتي انطلقت في آخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر في غرب أوربا نتيجة للبدء في ترجمة العلوم الحديثة وما حققته من تطور في وظائف الإنتاج الزراعي والصناعي، ثم تلاها مرحلة التحول والتقدم والتي تنسب إلى التوسع الصناعي والذي أثمر عن أرباح نتيجة لحجم الإنتاج، وهو ما حفز على سرعة تلبية متطلبات العمال الصناعيين، وانتشار البضائع على أثرها إلى جهات أبعد ما تكون من المناطق الحضرية. ثم جاءت بعد ذلك مرحلة الوصول إلى النضج والتي كانت محصلة للمرحلة التي سبقتها، وظهورها كان ثمرة للتقنية الحديثة. أما المرحلة الخامسة والأخيرة فهي مرحلة عصر الاستهلاك وتعتمد على درجة استهلاك الموارد المتزايدة، والموجهة في إنتاج السلع التجارية [8].

ومدن الشرق الأوسط متشابهة في حضارتها منذ بداية التسجيلات التاريخية، وكانت تلك المدن في القرون الوسطى مراكز لتنظيمات سياسية واجتماعية منعزلة (مغلقة)، في حين أصبحت في العصور الحديثة مراكز للتنمية الاقتصادية في مجتمع الشرق الأوسط[9] . ولهذا يعد النمو الاقتصادي أهم عامل في تغير أي مجتمع لكونه متعلق بمظهر وطريقة الحياة حيث تبدأ من الخصوصية في طلب البضائع والخدمات بعد حدوث فائض إنتاجي [10].

ويتضح من ذلك أن التغير الاقتصادي عامل أساسي في نمو المراكز الحضرية، ولا يسير هذا التحول على وتيرة واحدة في كل المجتمعات، حيث أن درجات هذا التحول تقترن بمتغيرات دائمة أو مستجدة؛ فالمتغيرات الدائمة هي الأنشطة الشائعة في معظم البيئات ولهذا يكون التحول مقترناً بعامل الزمن والابتكار (التطور) في مجال النشاط ذاته، بينما تكون المتغيرات المستجدة في بيئات محدودة نما على أثرها دخل المجتمع وظهرت آثاره في البنية من خلال البناء والتشييد والصحة والتعليم وغيرها، ولقد نتجت عملية التحضر عن هذا التغير أو التحول [11]. وحاول بعض الباحثين تأكيد أثر التحول الاقتصادي في عملية التحضر بربط التخلف والتنمية بعملية التحضر باعتبار أن نسبة التحضر هي أكثر انخفاضاً في المناطق النامية ذات الكثافة الزراعية العالية في حين أن المناطق الأكثر تحضراً تكون أكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية [12]. ومن المؤشرات على ذلك في بيئة الدراسة ما ذكره حسن الخياط عن المدينة العربية الخليجية من أن العلاقات بين النمو الحضري [13] والتنمية الاقتصادية فيها قائمة فعلاً، وتتم هذه

العلاقات وتلك التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بإحدى حالتين، إحداهما أن يكون النمو الحضري هو المتغير المستقل والتنمية الاقتصادية هي المتغير التابع، والأخرى تكون التنمية الاقتصادية هي المتغير المستقل والنمو الحضري هو المتغير التابع [14].

ويرى فريدمان Friedmann أن التحول الاقتصادي يتضح بمدى التغير في التركيب الوظيفي [15]؛ فالتنوع والتطور في الوظائف هو نتاج للتحول الاقتصادي، حيث تبدأ الوظائف الأولية بالتقلص إزاء الإقبال والانخراط في الوظائف الإنتاجية الصناعية، أو بقطاع الخدمات الذي تفرضه درجة رقي المجتمعات. وتقوم الرابطة بين التنمية الاقتصادية والتحضر على فرص العمل المتوفرة في المدن.

إن آلية التحول الاقتصادي تظهر أيضاً في التجهيزات الأساسية، وهي انعكاس لطبيعة موارد البيئة التي يحصل بها التطور في ميادين التنمية المختلفة، فتستطيع إيرادات تلك الموارد بناء وتوسيع المدن الصغيرة لتصبح مراكز حضرية بإمدادها بالخدمات المتعددة المتناسبة مع أحجامها، وهذا يزيد من قدراتها على استقطاب أعداد كبيرة من المشتغلين بها أو المستفيدين منها من الدائرة الريفية المحيطة بها.

وتؤدي الفجوة الزمنية بين بدايات التنمية الحضرية وبدايات التنمية الريفية لأي إقليم دوراً في عملية التحضر؛ فالتلازم التنموي الزمني بين الحضر والريف يقلص من النمو الحضري، وبالتالي التحضر، والعكس يكون خلافاً لذلك، إلا أن الواقع يوضح أن التنمية الحضرية – في أغلب المجتمعات- قد أخذت قصب السبق، فمثلاً حاول تيتز Tietz أن يثبت هذا الأساس في مرئياته حول "تسهيلات المواقع الحضرية" من خلال تقدير هذا الاختلاف بمناقشة العوامل المؤثرة على ذلك، وقد توصل إلى تفسير لملاحظته حول فاعلية التأثيرات الاجتماعية والإدارية على تلك التسهيلات [16].

2-3: المجمعات العقارية الاستثمارية والدور الاستقطابي

ظهرت المشروعات العقارية في عواصم الخليج في نهاية التسعينيات واستمر التوسع بها بشكل يضمن للعاصمة الخليجية التركز السكاني؛ وبالتالي نمو المدينة الأولى. ولاشك أن تلك الطفرة المعمارية ناتجة عن التغير الاقتصادي الذي جعل البيئة الخليجية موطناً لنمو الاستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية. وتشير تقديرات بعض الخبراء العقاريين إلى أن الاستثمارات في المشاريع العقارية في دول مجلس التعاون يمكن أن تتجاوز 9 مليار دولار [17]. وبالفعل أرسيت مشاريع عقارية عملاقة في سلطنة عمان، والبحرين، وقطر، والإمارات، والسعودية، والكويت. ويتوقع لهذه المشاريع استقطاب مجموعات كبيرة من السكان في العواصم، وهذه المشاريع ناتجة عن عوامل متعددة من أهمها:

1) السعي وراء رفع مكانة التجارة المحلية والدولية المبنية على توظيف رؤوس أموال أجنبية.
2) وضع البدائل الاقتصادية بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط خلال التسعينيات.
3) توظيف أكثر لرؤوس الأموال الخليجية في المنطقة بعد الأحداث العالمية عام 2001م.

4) الاستفادة من السيولة النقدية لدى مواطني دول المجلس في مشاريع استثمارية.

2-4: نظرية الرتبة والحجم

يعد تحديد رتبة المدن من المفاهيم القديمة التي طورت على مسار تاريخ علم الجغرافيا، فمثلاً بيَّن الجغرافيون المسلمون تدرج المدن استناداً إلى معايير مختلفة، فالمقدسي (ت: 390هـ/1023م) في كتابه "أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم" يقول: اعلم أنا جعلنا الأمصار كالملوك، والقصبات كالحجاب، والمدن كالجند، والقرى كالرجالة [18]. وزاد الاهتمام بدراسة المدن في بداية القرن العشرين عندما نشر مارك جيفرسون Jefferson.M 1939م مقالاً أوضح فيه طبيعة نمو المدن مستخلصاً بذلك قانون المدينة الأولى عندما تناول بالدراسة أحجام المدن الثلاث في خمس عشرة دولة على الرغم من وجود بعض الشذوذ البسيط في ثلاث دول منها [19]. واتضح من دراسته أن في كل إقليم أو دولة مدينة رئيسة مهيمنة (المدينة الأولى) تستحوذ على الخدمات الإدارية والوظيفية.

ولم تستطع فكرة جيفرسون تفسير توزيع أحجام المدن في كل أقاليم العالم، حيث أن تطبيقها اقتصر على الأقاليم النامية أو حديثة التكوين. ولسد قصور تطبيق هذه المفهوم (النظرية) ظهر نموذج زيبف Zipf والذي حاول فيه التوصل إلى النظام الذي يمكن أن توجد عليه المدن في إقليم ما، حيث تم تطبيقه على الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد أبرز تفحص إحصاء الولايات المتحدة سنة 1930م علاقة نادرة جداً بين جميع التجمعات السكانية الواقعة عند 2500نسمة فأكثر، حيث وجد أن نيويورك كانت الأولى في حجم السكان وأن مرتبة المدينة الكبرى الثانية تحوي (2/1) سكان نيويورك، وأن المدينة الكبرى الثالثة تحوي (3/1) سكان نيويورك، والمدينة ذات الرتبة ن تحوي (1/ن) من سكان نيويورك. وكانت هذه العلاقة بين حجم ورتبة التجمعات في عام 1930م واضحة تماماً، ويمكن أن تأخذ الصياغة السهلة ذات الشكل 1 ، 2/1 ، 3/1 ، 4/1 ، 5/1 ، 1/ن [20]. وتعد نظرية الرتبة والحجم هي أفضل الخيارات المقترحة؛ فزيبف يفترض بأن نظام توزيع المدن يتوحد في مدن البلدان المتقدمة، ويمكن التعبير عنها بالصيغة البسيطة التي أوردها هربرت Herbert وتوماس Thomas وهي:

ح ر= ح ف / ر

حيث (ح ر) سكان المدينة التي رتبتها ر، (ح ف) سكان المدينة الكبرى في الإقليم أو الدولة، (ر) رتبة المدينة ح ر المعنية [21].

تعديل الحميدي لنظرية الرتبة والحجم

توصل الباحث عبدالله الحميدي عام 1412هـ إلى أن نظرية الرتبة والحجم تأخذ بافتراضات غير كائنة في الإقليم الذي يمكن تطبيقه عليها؛ لذا يرى أن مصدر الخلل في الصيغ المستخدمة في تطبيق الرتبة والحجم هو عدّها للحجم السكاني الفعلي للمدينة الأولى في الوقت ذاته حجماً نظرياً لها وبالتالي جعله طرفاً ثابتاً في المعادلات المبنية لتطبيق تلك النظرية. وسبيل علاج ذلك الخلل هو إيجاد صيغة بديلة تتعامل مع جميع الأحجام النظرية لمدن الإقليم باعتبارها مجهولة الحجم بما فيها المدينة الأولى على النحو التالي:

$$\text{حَ ر} = \text{ر}_{\text{مج ن}=1} \frac{\text{ح ر}}{\text{ر}} \times 1/\text{ر} \quad \frac{1}{\text{ر}_{\text{مج ن}=1}}$$ [22]

حَ ر = الحجم النظري لمدينة معينة.

ح ر = الحجم الفعلي لمدينة معينة.

ر = الرتبة

ولقد وجدت هذه الصيغة – بعد الاطلاع على نتائجها – قبولاً لدى المهتمين في الدراسات الحضرية (انظر مكي: 1415هـ)[23]، كما استخدمها بعض الباحثين الجغرافيين الذين استندوا إليها في تطبيقاتهم المكانية مثل دراسة الجار الله (1416هـ)[24] الذي قام بدراسة كان هدفها تحليل النظام الحضري السعودي بناءً على الصيغة التي أعدها الحميدي ومقارنتها بالصيغة الأساسية (زيبف). وتمتاز هذه الصيغة بأن المجموع الفعلي لأحجام المدن هو نفسه المجموع النظري وهو ما لم يتحقق في الدراسات التي طبقت صياغة زيبف.

وقد حاول البعض تحديد الإقليم الذي يمكن أن تصدق فيه الرتبة من خلال اتصافه بالسمات الجغرافية التالية:

– أن يكون إقليماً كاملاً، ويمارس الكفاية الذاتية إلى حد بعيد.
– أن لا يكون تابعاً لإقليم آخر، بحيث لا تتحول وظائف مدنه إلى مدن الإقليم الأكبر.
– أن يكون الإقليم منتظم الشكل.
– أن لا يكون الإقليم متجانساً في تركيبه الطبيعي والبشري الداخلي.[25]

إن نظرية الرتبة والحجم من الركائز النظرية التي ينكشف بها دور حجم المدينة في عملية الاستحواذ المكاني في الإقليم، وما يترتب على ذلك من اتساع أو تقلص في رقعة خدماتها الإقليمية الوظيفية. والتراتب

الحجمي كائن لا محالة في ظل عدم تساوي فرص نمو المدن بدرجة واحدة، سواءً من آثار الظروف الطبيعية كالموقع الجغرافي، أو من ظروف بشرية كتركز شبكة المواصلات. ولهذه الظروف دور في الفجوة التراتبية بين المدن. وفي تطبيق نظرية الرتبة والحجم بيان لنمو المدن، بحيث يتحدد أي المدن نمت على حساب غيرها، وفي ذلك أيضاً بيان لما هو المفترض نظرياً في نموها الحجمي، ومقارنة ذلك بالواقع الفعلي في سبيل الوقوف على العوامل والأسباب التي أدت إلى هذا التباين بين الواقع النظري والفعلي للأحجام السكانية.

ثالثاً: المنظومة الحضرية لعواصم مجلس التعاون

يعد العامل التاريخي أحد الأسباب القادرة على تشكيل الرتبة في منظومة البناء الحضري لأي إقليم أو دولة. وإن دول مجلس التعاون الخليجي قبل تدفق النفط كانت محدودة السكان فهي بإجمالها لم تتجاوز 6 مليون نسمة في تلك الفترة جدول (2)، أما المدن الخليجية فلم تكن سوى مرافئ صغيرة لصيد الأسماك على ضفاف الخليج أو بلدات داخلية تعتمد على إنتاجيات زراعية محصورة ممثلة بالتمور وغيرها بشكل اكتفائي، كما هو في مدن واحات الإحساء ونجد. وتتضح هذه الخصوصية في بداية الثلاثينات التي لم تكن دول الخليج سوى دول مخلخلة السكان (2.2 نسمة/كم^2)؛ وهذه الكثافة لا يمكن لها أن تسهم في تحجم العواصم الخليجية آنذاك خاصة وأن الموارد الاقتصادية محدودة ونظام التنمية لم يبدأ بعد بحيث يصبح قادر على الجذب الحضري للعواصم.

وبدأت بالفعل بوادر تضخم العواصم في مطلع السبعينيات عندما لمحت في الأفق برامج التنمية المبرمجة التي دعمتها السيولة النقدية الناجمة عن تدفق كبير في إيرادات النفط، وأبرز العوامل التي شكلت أساساً قوياً في التضخم السكاني توفر الفرص الوظيفية في القطاعات الحكومية في عواصم الخليج العربي؛ الأمر الذي جعلها تستقطب السكان الريفيون، علاوة على حاجة برامج التنمية إلى عمالة قادرة على تنفيذ مواصفاتها المعدة من قبل بعض الشركات العالمية الاستشارية. وإزاء التغيرات الاقتصادية تلك بدأ مؤشر نمو العواصم في الزيادة ليصل إلى معدلات كبيرة جداً تتراوح ما بين 7-13% سنوياً.

وحازت عواصم الخليج على بُنى تحتية ومشاريع عملاقة استطاعت من خلالها التميز المكاني على مستوى الوحدة الخليجية مما أهلها لأن تنفرد بالصدارة السكانية على مستوى دولها. وشكلت الاستثمارات الخارجية بعد تدفقها أساساً في النمو الحضري.

جدول (2) تقديرات عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي [26]

الدولة	1930م/ مليون	1985م/ نسمة	1993م/ نسمة	2000م/ نسمة	معدل النمو %
الإمارات العربية المتحدة	0.5	1.622.464	2.083.000	3.247.000	6.5
مملكة البحرين	0.1	350.798	538.000	637.600	2.5
المملكة العربية السعودية	4.2	10.400.000	17.514.000	22.009.500	3.3
سلطنة عمان	0.5	1.081.002	2.018.000	2.400.000	2.5
قطر	0.03	267.205	464.000	578.500	3.2
الكويت	0.5	1.697.301	1.460.000	2.228.400	6.2
الإجمالي	5.83	15.418.770	24.077.000	31.101.000	3.7

3-1: معدلات نمو العواصم الخليجية

أجمعت المصادر على أن أغلب عواصم الخليج لم تكن سوى قرى للصيد في مطلع القرن العشرين بأحجام تتراوح ما بين 6000- 25000 نسمة. وكانت الحياة الريفية هي السائدة في نمط حياة مجتمع الخليج إلى أن بدأ التحضر بالنمو المتسارع. ويذكر الجار الله (2003م) [27] أن متوسط نسبة سكان الحضر في الخليج العربي يصل في الوقت الراهن إلى 73% من إجمالي السكان، كما وصل متوسط سكان العواصم في هذه الدول إلى 29% من إجمالي السكان أي حوالي ثلث السكان. وتتباين العواصم الخليجية في نموها السكاني، ويعتمد هذا التباين على إجمالي عدد السكان في الدول، ومساحاتها، وأعداد ما يتم استقدامه من الأيدي العاملة الخارجية، إضافة إلى المنافسة من قبل بعض المدن التي تصغر العاصمة في كل دولة. وتعد الإحصاءات السكانية في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي متفاوتة في تاريخ تنفيذها، وكان آخرها التعدادات التي أجريت لكثير منها في بداية التسعينات؛ ولمعرفة طبيعة أحجام العواصم تم الأخذ بسنة 2003م لتوحيد تاريخ المقارنات بالاستناد على الإسقاطات السكانية لسنوات الأساس في التسعينات لكل دولة باستخدام المعادلة الأسية:

ت3 = لو ت2+ ن لو (1+ر) [28] حيث:

ت3: عدد السكان المقدر.
ت2:عدد السكان في آخر تعداد للعاصمة.
ن: عدد السنوات بين آخر تعداد والسنة المراد تقدير سكان العاصمة فيها.
ر: معدل النمو المحسوب لكل دولة.

ويوضح جدول (3) تقدير أحجام عواصم الخليج عام 2003م والذي يعكس بعض المتغيرات الجغرافية التي منها:

1) استقطاب العواصم الخليجية لنسبة كبيرة من سكان دولها ففي عشر سنوات تقريباً (2003/1992م) استوعبت ما يربو على 1.57 مليون نسمة، مما يعني أن الهيمنة الحضرية كائنة بالفعل. وتتأثر الهيمنة بمساحة الدولة وكثافة السكان وتوجيه الاستثمارات في نقط مركزة بهدف توفير اليد العاملة لها في دول تتدنى فيها معدلات الكثافة العامة.

2) يظهر تباين كثافة السكان على مستوى العواصم الخليجية ما بين 20-84 نسمة/ هكتار بسبب مواضع العواصم والظروف التي مرت على بعضها الآخر، فإذا كانت مدينة أبو ظبي تقع في جزيرة مثلثة الشكل بين خوري البغال والبطين شكل (2) مما يحدوها هذا الموضع إلى النمو الرأسي، فإن الكويت تتخذ موضعاً مفتوحاً مما يجعل الكثافة تتقلص باتساع المدينة الأفقي، حيث أنها تمتد لمسافة تزيد عن 20كم ما بين حولِّي في الشرق والصليبيخات غرباً، علاوة على أن العاصمة فقدت نسبة من سكانها لصالح بعض التجمعات السكانية الداخلية إبان الاعتداء العراقي على الكويت.

جدول (3) تقديرات أحجام العواصم الخليجية عام 2003م [29]

العاصمة	الحجم السكاني	تاريخ التعداد	المساحة/	الكثافة/ هكتار	حجم السكان عام 2003
أبو ظبي	644.000	1996	7700	84	900.000
الدوحة	446.424	1992	17000	26	574.361
الرياض	2.800.000	1992	60000	47	3.630.451
الكويت	192974	1995	9835	20	421.699
مسقط	622.506	1993	-	-	721.915
المنامة	121.946	1991	-	-	152.294
الإجمالي	4.827.850	-	-	-	6.400.720

3) ارتفع حجم سكان أبو ظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة بمقدار يقترب من 256 ألف نسمة خلال سبع سنوات، وعاصمة الكويت 230 ألف نسمة، وعاصمة قطر الدوحة 128 ألف نسمة، ومسقط عاصمة عمان بمقدار 99 ألف نسمة، في حين كان نمو عاصمة مملكة البحرين أدنى الدول بمقدار يربو على30 ألف نسمة؛ و لاشك أن ذلك قد ارتبط بظروف جغرافية متنوعة (اقتصادية، واجتماعية). أما الارتفاع المطلق في عدد السكان فيسجل لعاصمة المملكة العربية السعودية الذي ارتفع فيها عدد السكان بمقدار يربو على 800 ألف نسمة خلال ثمان سنوات، ويعود ذلك إلى تأثير الحراك السكاني الداخلي (الهجرة الداخلية).

4) يمكن للعواصم أن تأخذ مجمعات حضرية عند استمرار النمو السكاني، خاصة وأن أغلب دول مجلس التعاون ترتبط بمساحات يصعب أن تتباعد فيها المدن، وهو ما حصل بالالتحام الحضري لعاصمة الكويت بالمدن المجاورة مكونة المتروبولس (المدينة الكبرى)، وهو ما حصل أيضاً لعاصمة البحرين عندما التحمت بمدينة المحرق.

5) يمكن أن يكون معدل نمو دولة الكويت (6.2%) جدول (2) حالة استثنائية ناجمة عن تبعات حرب الخليج الثانية ، حيث أن هذا النمو الفعلي حصل بعودة السكان الذين نزحوا إلى الخارج سواءً من الكويتيين وغيرهم من الجنسيات العاملة التي بدأت بالرجوع إلى الكويت بعد انتهاء الأزمة، ولاشك أن لهذا النمو المرتفع تأثير على زيادة سكان العاصمة الكويتية حيث ارتفع حجمها السكاني في الفترة 2003/1995م قرابة 230 ألف نسمة.

3-2: التراتب الحجمي لعواصم دول الخليج العربي

تعد دراسة التراتب الحجمي على مستوى دول الخليج من المعطيات التي تبرز أهمية العامل الاقتصادي في تشكيل هرمية المدن الخليجية، وصورة صادقة للهيمنة الاستقطابية للعواصم بالنسبة لإجمالي سكان تلك الدول. ويعطي جدول (4) صورة التراتب الحجمي للعواصم الخليجية وفق صيغة الرتبة والحجم التي استنتجها الحميدي ويظهر فيها:

1) ثبات الرتب الحجمية للعواصم الخليجية ما بين التسعينيات وتقدير أحجامها في عام 2003م، مما يعني اتساق وتوازي فرص الاستقطاب السكاني في تلك العواصم ويمكن إيعاز السبب إلى التشابه في البنية الاقتصادية العامة لدول المجلس.

2) تسجل الانحرافات ما بين الحجم الفعلي والنظري للسكان في العواصم الخليجية انحرافاً سالباً عدا الرياض، باعتبارها المدينة الأولى على مستوى الوحدة الخليجية في الحجم السكاني. وهذا يتفق مع تدرج أحجام المدن الذي تكون فيه المدينة الأولى وأحياناً الثانية ذات انحراف موجب.

جدول (4) التراتب الحجمي للعواصم الخليجية في التسعينيات وعام 2003م

العواصم الخليجية	التراتب الحجمي في التسعينيات				التراتب الحجمي عام 2003م				الثبات أو التغير**
	الحجم الفعلي ف	الحجم النظري* ن	مقدار انحراف ف عن ن	ترتيب الحجم	الحجم الفعلي ف	الحجم النظري* ن	مقدار انحراف ف عن ن	ترتيب الحجم	
أبو ظبي	644.000	985.276	- 341276	2	900.000	1.306.269	- 406269	2	=
الدوحة	446.424	492.638	- 046214	4	574.361	653.135	- 078774	4	=
الرياض	2.800.000	1.970.551	+ 829449	1	3.630.451	2.612.539	+ 1017912	1	=
الكويت	192974	394.110	- 201136	5	421.699	522.508	- 100809	5	=
مسقط	622.506	656.850	- 034344	3	721.915	870.846	- 148931	3	=
المنامة	121.946	328.425	- 206479	6	152.294	435.423	- 283129	6	=
الإجمالي	4.827.850	4.827.850	0	-	6.400.720	6.400.720	0	-	-

* حسب الحجم النظري وفق المعادلة التي وضعها الحميدي في تعديله للصيغ الرياضية التي وضعها زيبف Zipf لتطبيق نظرية الرتبة والحجم (الحميدي، 1413هـ، ص462).

** = وتعني أن العاصمة لم تتغير رتبتها الحجمية ما بين التسعينيات وعام 2003م.

3) يظهر على عاصمة المملكة العربية السعودية ارتفاع معدل الانحراف ما بين الحجم السكاني الفعلي والنظري في فترتي المقارنة (بداية التسعينيات وعام 2003م)، ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة يقف على رأسها اتساع المجال المكاني للمملكة العربية السعودية والذي يمد الرياض بهجرات داخلية كبيرة ساعدت على استقرار قرابة خمس السكان فيها شكل (3)، وهو ما أثبتته دراسة الحميدي بأن عدد الوافدين إلى منطقة الرياض بلغت 31.75% من حجم الهجرة الكلية بالمملكة عام 1999م[30]. تتجه معظم هذه النسبة إلى مدينة الرياض.

4) يعد تقارب قيم الانحرافات الفعلية عن النظرية لسكان عاصمة الإمارات وقطر بين فترتي المقارنة دليل على أن العاصمتين ذواتا سيادة رئيسة على قائمة مدن البلدين ، وهو ما أثبتته بعض الدراسات التي ترى أن عدد سكان الدوحة يزيد عن 50% من سكان الدولة. واحتفظت أبو ظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة في رتبتها الثانية لكلا الفترتين لكونها تسجل نفس المرتبة في عدد السكان من جهة واستقرار ما يربو على 22% من جملة السكان فيها شكل (3).

5) يوحي اتساع الانحرافات بين الأحجام الفعلية والنظرية في عواصم عمان، والبحرين، والكويت لفترتي المقارنة إلى وصول تلك العواصم إلى درجة من النمو الحضري المتوافق في درجاته مع نمو المدن الأخرى داخل كل دولة على الرغم من الاستقطاب الذي تمثله من جملة سكانها شكل (3)؛ وهذا ما أبانته دراسة المنيس للتركيب الداخلي لمدينة الكويت من أن أموال التثمين أو الاستملاكات كانت كبيرة بنموها المطرد وهو ما أثر في خروج الكويتيين إلى المناطق الجديدة كالأحمدي في الجنوب واستمر الخروج المبرمج والمرتبط مع أعداد المناطق النموذجية [31]. ومما أسهم في هذا الخروج أيضاً ارتفاع أسعار الأراضي السكنية في العاصمة، بحيث تفوق بعض المواقع في أثمانها تكاليف البناء وهي علاقة ذات ارتباط بالاستقطاب السكاني في أي موقع.

ولا يتسق التراتب الحجمي لعواصم دول الخليج العربي كلياً مع منظور نظرية الرتبة والحجم، حيث أن المدينة الثانية وهي أبو ظبي والتي يفترض أن تكون نصف المدينة الأولى أصبحت تقترب من ربعها والمدينة الثالثة كانت خمس الأولى والرابعة سدس المدينة الأولى، ولعل الأسباب الداعية في انعدام انطباق نظرية الرتبة والحجم ترتبط بمنظومة عوامل يمكن إدراجها في التالي:

– التفاوت المساحي بين الدول؛ فالمملكة العربية السعودية تتجاوز مساحة أصغر دولة وهي مملكة البحرين بمقدار يزيد عن 3100 وحدة مساحية مما يجعل المدن فيما بينهما غير متناظرة. ويتضح هذا العامل عند مقارنة التراتب الحجمي للعواصم الخليجية الخمس (بدون الرياض)، حيث تكون الأحجام متقاربة مع مفهوم نظرية زيبف.

– أسهم ضعف الموارد الاقتصادية في جميع دول الخليج في بداية تطورها السياسي في القرن الماضي إلى قلة أعداد البلدات والقرى التي أصبحت فيما بعد مدناً – عدا السعودية – وما ترتب عليه من تركيز للخدمات وفرص التنمية في القائم منها.

– تأثير التخصص الوظيفي المتعدد الذي تتصف فيه العواصم الخليجية؛ فالعاصمة تحمل الوظيفة الإدارية، والتجارية، والخدمية، بالإضافة إلى اجتذابها للبنى التحتية الرئيسة في الدولة التي تخدم هذه الوظائف من موانئ وأسواق ومصانع. وهذا ما يعزى إلى التغير السريع في النمو الاقتصادي.

3-3: محددات حصول العواصم على الرتب الحجمية

أخذت العواصم الخليجية رتباً متسلسلة، وهذه الرتب لم تأتي عفوياً وإنما كانت قائمة على مجموعة من العوامل المساهمة في هذا التسلسل. ويوضح جدول (5) أنواع العلاقات المتعددة التي جعلت العواصم الخليجية تأخذ بهذا التراتب في حين يحدد جدول (6) درجة وقيمة الترابط المكاني بين تلك المتغيرات – الواردة في جدول (5) – وفق معامل بيرسون، وعند تحليل هذه البيانات يتضح التالي:

1) تتأثر عواصم مجلس التعاون بمجموعة من العوامل في أحجامها. وتعد أطوال الطرق، وحجم العمالة، ومساحة إقليم الدولة، ومساحة الأراضي الزراعية على قائمة العوامل حيث سجلت معدلات ارتباط قوية مع أحجام العواصم بمقدار (+0.98)، بينما كانت العوامل الأقل تأثيراً الكثافة، ودخل الفرد من الناتج المحلي (– 0.40، – 0.41) وهو أمر متوقع باعتبار أن الكثافة متضادة مع مدلول مساحة الإقليم لكون العلاقة بينهما عكسية دائماً، أما دخل الفرد فهو يتأثر بزيادة حجم السكان بعلاقة عكسية.

2) تعد العمالة أساس رئيس في تضخم العواصم لما تتطلبه مقتضيات التنمية في دول المجلس سواءً للعمل في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية، وعلى الرغم أن علاقة العمالة بأعداد المدن موجبة (+ 0.96) عند مستوى دلالة 0.002؛ إلا أن هذا لم يمنع من أن تكون – أيضاً – علاقة أعداد العمالة مع حجم سكان العواصم أقوى (+ 0.98) عند مستوى دلالة 0.001، ويعلل ذلك بتكتل الفرص الإنتاجية والخدمية – في العواصم – القادرة على جلب واستقطاب أكبر نسبة من العمالة الوافدة إلى دول المجلس.

3) أثرت أعداد المدن – باعتبارها عامل يقلل من هيمنة العواصم على أكبر نسبة من سكان دول المجلس– على أحجام العواصم بعلاقة بلغت (+ 0.93)، عند مستوى دلالة 0.007، وهذا العلاقة بين أعداد المدن وأحجام العواصم ناتج عن تأثير تدني اتساع أقاليم الدول في أغلب وحدات المجلس عدا المملكة العربية السعودية على تحجم العواصم. وتتدنى العلاقة بين الكثافة وأعداد المدن إلى أدنى مستوى (– 0.27) مما يعني أن زيادة الكثافة في عواصم دول المجلس الصغيرة ناتج عن انحسار عمران العاصمة في إطار مكاني يجعلها مكتظة سكانياً. ولا يعني دائماً تعدد المدن في أي منها انخفاض الكثافة في

جدول (5) المحددات والمتغيرات الجغرافية والاقتصادية المتعلقة بأحجام العواصم الخليجية [32]

العواصم الخليجية	حجم سكان العاصمة/ نسمة	مساحة الدولة الإجمالية/ كم^2	الكثافة السكانية العامة نسمة/كم^2	أطول السواحل/ كم	عدد المدن الرئيسة *	حجم العمالة داخل الدولة/ نسمة	الأراضي الزراعية المستعملة/ ألف دونم	نصيب الفرد من الناتج المحلي/ دولار	أطوال الطرق داخل الدولة/ كم
أبو ظبي	900.000	83600	39	535	6	1477000	933000	21719	7470
الدوحة	574361	11400	50	410	7	285700	100400	28403	587
الرياض	3630451	2250000	10	2935	86	6988900	49310000	8573.3	40589
الكويت	421699	17800	125	290	27	1179900	71000	16953.5	5201
مسقط	721915	309500	8	1620	10	631400	686100	8249.8	8477
المنامة	152294	712	896	160	7	283200	34600	12500.9	427

* أخذت أعداد المدن على أساس أنها تزيد عن 20.000 نسمة، عدا دولتي قطر وعمان اللتان تعذر فيهما الحصول على بيانات حديثة.

جدول (6) درجة الارتباط والتفاعل المكاني بين المحددات الجغرافية والاقتصادية لعواصم مجلس التعاون الخليجي

المتغيرات	متغير 1	متغير 2	متغير 3	متغير 4	متغير 5	متغير 6	متغير 7	متغير 8	متغير 9
متغير 1	-	0.98 0.001	0.40 - 0.4	0.91 0.011	0.93 0.07	0.98 0.001	0.98 0.001	0.41 - 0.42	0.98 0.001
متغير 2	0.98 0.001	-	0.3 - 0.56	0.93 0.007	0.94 0.004	0.97 0.001	0.99 000	0.52 - 0.28	0.98 000
متغير 3	0.40 - 0.4	0.3 - 0.56	-	0.46 - 0.35	0.27 - 0.6	0.33 - 0.52	0.25 - 0.62	0.17- 0.74	0.37 - 0.46
متغير 4	0.91 0.011	0.93 0.007	0.46 - 0.35	-	0.80 0.052	0.85 0.03	0.88 0.02	0.59 - 0.22	92 0.008
متغير 5	0.93 0.07	0.94 0.004	0.27 - 0.6	0.80 0.052	-	0.96 0.002	0.96 0.002	0.46 - 0.35	0.94 0.004
متغير 6	0.98 0.001	0.97 0.001	0.33 - 0.52	0.85 0.03	0.96 0.002	-	0.98 000	0.44 - 0.37	0.98 000
متغير 7	0.98 0.001	0.99 000	0.25 - 0.62	0.88 0.02	0.96 0.002	0.98 000	-	0.46 - 0.35	0.97 0.001
متغير 8	0.41 - 0.42	0.52 - 0.28	0.17 - 0.74	0.59 - 0.22	0.46 - 0.35	0.44 - 0.37	0.46 - 0.35	-	0.52 - 0.28
متغير 9	0.98 0.001	0.98 000	0.37 - 0.46	0.92 0.008	0.94 0.004	0.98 000	0.97 0.001	0.52 - 0.28	-

المصدر: حساب الباحث.

العاصمة ويمكن مقارنة ذلك ما بين عاصمة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت فيما يتعلق بعدد المدن في كل دولة وكثافة السكان في العاصمة (انظر جدول 3).

4) سجل دخل الفرد علاقة عكسية مع أحجام العواصم (- 0.41) عند مستوى دلالة 0.42 مما يعكس الافتراض المتوقع بزيادة أحجام العواصم عند ارتفاع الدخل؛ ويعلل ذلك بأن بعض العواصم لا يمكن أن تتحجم أكثر مما هي لكونها تستأثر بعضها بنسبة كبيرة من سكان الدولة تتراوح ما بين 18 – 75% من إجمالي السكان، علاوة على أن فرص الدخل المرتفعة لا تنحصر فقط في العواصم.

5) أسهمت أطوال الطرق التي تربطها علاقة قوية مع أحجام العواصم (+ 0.98) عند مستوى دلالة 0.001 في ضخ تيار الهجرة الداخلية بمعدل كبير، سيما وأنها يسرت من تخطي العوائق للريفيين الراغبين في التحضر والفرص الوظيفية المتميزة. وعلى الرغم من أن الطرق قد تسهم في نقص الكثافة السكانية بين ساعات النهار والليل في أي عاصمة إلا أن تأثيرها على الهجرة طلباً للاستقرار يكون أكبر عند اتساع مساحة الدولة ويمكن المقارنة بين السعودية والبحرين؛ فالمنامة هي أقل عواصم مجلس التعاون

الخليجي حجماً سكانياً باعتبار أن رحلة العمل للعاملين في العاصمة لا تزيد عن نصف ساعة مما لا يستدعي معه الأمر استقرارهم في العاصمة ويكون العكس بالنسبة للرياض.

3-4: الآثار السلبية المترتبة على النمو الاستقطابي الأحادي

يحسن أن لا تتأثر البرامج التنموية بما أصدره بعض الجغرافيين بالحكم على بيئة دول مجلس التعاون الخليجي بأنها صحراوية، فهناك شواهد من دول العالم – ليس المتقدم فقط – طوعت تلك البيئات لتكون صالحة للسكن والاستغلال الاقتصادي، وهناك تجارب جيدة لبعض دول الخليج، حيث لم تغفل دول المجلس جانب التنمية في أراضيها. ويعد النمو الاستقطابي الأحادي أحد صور ضعف التنمية الشاملة للأراضي البكر، وتتعدد سلبياته، ويمكن إيضاح صوراً منها في جدول (7). وذلك على النحو التالي:

1) عانت دول الخليج العربي في التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين من تدني مستوى الدخل الوطني بسبب تذبذب أسعار النفط مما انعكس على الإيرادات، وبالتالي على برامج التنمية. ويحسن أن لا تعطي مؤشرات ارتفاع أسعار النفط في الوقت الراهن ضعفا في اهتمام دول المجلس بتنويع مصادر الدخل والتي يمكن أن يكون النفط مادة الخام لها. كما أن التوقعات الزمنية لكميات النفط التجارية المتدفقة من حوض المنطقة لا تتجاوز عشرات السنوات. ولاشك أن لموقع دول الخليج العربي قدرة على المنافسة التسويقية لقربها من أسواق الدول النامية.

2) يؤدي الحد من التضخم السكاني في عواصم دول مجلس التعاون إلى تحقيق فرص التنمية الشاملة، من خلال إعطاء فرصة أكبر لنمو المدن التي تصغر العواصم والتي تنتشر على صفحة إقليم كل دولة، خاصة وأن التصنيف الوظيفي المفترض للعاصمة لا يتناسب مع الاستقطاب والتحجم الحاصل لأغلب العواصم الخليجية. ويقع تأثير الاستقطاب على السكان أولاً بانخفاض قدراتهم على الادخار الناتج عن ارتفاع وامتلاك المتطلبات الرئيسة في الحياة كالمساكن. كما أن إمكانية الجمع بين وظيفتين في حالة الرغبة في رفع مستوى الدخل قد تتعذر على شريحة كبيرة من السكان الخليجيين لصعوبة الموازنة بين الوظيفتين، ولوجود منافسة حادة من العمالة الوافدة التي ترضى باليسير من الدخل.

3) يُخشى في المستقبل أن تواجه العواصم تحديات حاسمة، حسب مرئيات السيدة آنا ك. تيبايوكا، المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – والخاص بتقرير الاجتماع الإقليمي العربي حول متابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل، في المنامة، البحرين، في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2000. والذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – حيث ترى أن نصف سكان العالم يعيشون في مناطق حضرية، وأن المناطق الحضرية تواجه تحديات حاسمة، مثل الفقر، والعزل الاجتماعي. وأضافت أن التمييز ضد الضعاف والمهمشين من الناس آخذ بالتزايد [33].

4) يمكن أن يسهم التضخم السكاني في العواصم الخليجية إلى ظهور السكن العشوائي بعد التخلص منه في السبعينيات، ولعل إمكانات ظهور هذا النمط تبدأ عند ضعف القدرات المالية للأفراد النازحين إلى العواصم من تملك أراض سكنية بشكل قانوني أو دفع الإيجارات المرتفعة مقابل إقامة أسرهم.

جدول (7) مصفوفة الآثار والنتائج غير الإيجابية (المتوقعة) والمرتبطة بالتضخم السكاني للعواصم الخليجية

السبب	التأثيرات	النتائج المتوقعة
ضعف التنمية الشاملة	– تقليص أبواب الدخل. – بقاء الموارد كامنة. – فقد التوازن الاقتصادي. – الضغط على الموارد البيئية	– الخضوع لتقلبات الأسواق العالمية عند التركيز على مصدر دخل أحادي. – صعوبة اللحاق بمنظومة التقنيات المرتبطة باستغلال الموارد في المستقبل. – عدم التغطية المثلى للاحتياجات الاقتصادية الأولية (الإنتاج الزراعي والحيواني). – الاعتماد على رأس المال الأجنبي في تطوير بعض القطاعات الإنتاجية. – ضياع فرص التسويق المتاحة على المستوى المحلي والإقليمي للمنتجات القادرة على المنافسة. – المشاكل المرتبطة بتلبية احتياجات العواصم بالمياه العذبة، خاصة الحفرية.
التضخم السكاني	– استمرار اتساع العواصم. – الضغط على الخدمات المتاحة. – المساهمة في تزايد معدلات التحضر. – تنامي سلوكيات اجتماعية جديدة. – انخفاض معدلات الادخار للعاملين. – سلامة بيئة المدينة.	– صعوبات التنقل وزيادة معدلات رحلة العمل اليومية. – زيادة فرصة الالتحام الحضري بين العواصم والمدن الملاصقة. – وجود فراغات بينية كانت معدة لمواجهة الطلب على الأراضي السكنية. – انخفاض نصيب الفرد من الخدمات، مع ضعف في كفاءة أداء تلك الخدمات. – صعوبة مراقبة وتنظيم الخدمات لتعدد وحداتها وانتشارها في إطار العاصمة. – ارتفاع معدلات تيار الهجرة الداخلية. – ازدياد نسبة الانحراف السلوكي، وظهور بوادر الجريمة. – ضعف التجانس الاجتماعي في بيئة المدينة. – الحاجة إلى صرف نفقات إضافية لرعاية شؤون ومتطلبات الأسرة. – توقع ظهور السكن العشوائي عند ضعف القدرة المالية على التملك أو دفع الإيجار. – تنامي معدلات تلوث الهواء بفعل الانبعاثات الغازية للأنشطة الحضرية.
التركيبة السكانية	– ضعف الوعي الوطني. – التأثر بالعادات والتقاليد الوافدة. – وجود أحياء يسكن بها جنسيات موحدة أو متقاربة.	– فقدان الهوية الخليجية عند تزايد الوافدين من خارج الدولة. – استنزاف الخدمات المجانية بصورة غير حضارية. – صعوبة الاتصال والتوعية مع سكان الأحياء ذات الثقافة المتدنية. – تدني إمكانية المحافظة على الحد الأدنى من السلامة الصحية داخل الأحياء التي يقطنها وافدون من الخارج. – توطن أمراض ذات منشأ خارجي لدى الفئة الأدنى في مستواها التعليمي والاجتماعي بالنسبة للوافدين. – انتشار الجريمة عند تدني مستوى الدخل لدى شريحة الوافدين. – الخوف من تنامي بعض التحديات الحضرية مثل الفقر والعزلة الاجتماعية.
المحافظة على المقومات الحضرية	– زيادة وحدات المنشآت الحضرية. – عزوف السكان عن بعض الخدمات.	– الحاجة إلى زيادة عمليات التقويم لأداء الوحدات. – ضرورة المتابعة الماسة لعمليات الصيانة. – ضعف كفاءة تشغيل الخدمات الحضرية.

3-5: مؤشرات الالتحام الحضري

بدأت العواصم الخليجية بالتوسع المساحي بسبب تحجمها السكاني جدول (3)؛ فالدوحة بمساحتها التي تجاوزت 17000 هكتار يمكن لها أن تلتحم حضرياً مع مدينة الريان التي لا تبعد عنها بأكثر من 5 كم باتجاه الشمال الغربي، ويبلغ عدد سكانها 91996 عام 1986م حسب تقديرات أطلس (Incarta Interactive World Atlas) . وينطبق ذلك الوضع على الكويت التي يمكن أن تلتحم حضرياً مع الجهراء غرباً والتي يربطها بالعاصمة طريقين رئيسيين بعد التحامها بالصليبخات. وسبق للرياض التحامها الحضري بمدينة الدرعية التي تبعد 20كم عن مركز الرياض القديم، ويرى صلاح عيسى أن مرفولوجية الالتحام الحضري في حالة الرياض لم يخطط لها على أساس وجود مستوطنة حضرية مجاورة للرياض (الدرعية) قابلة للالتحام أو التفاعل المتكافئ، بحيث تم تخطيط الأحياء النامية حول الرياض تجاه الدرعية بما يتناسب موقعها ضمن المنظومة الحضرية للعاصمة لتصبح عملية الالتحام مجرد إضافة حي جديد إلى النطاق العمراني للعاصمة.(34)

ويعكس الالتحام الحضري التركز السكاني الذي حل بالعواصم الخليجية مما استدعى التمدد الحضري في جهة أو جهتين من كل عاصمة وفق الضوابط الجغرافية التي تحكم ذلك سواءً بتأثير ملاصقة المسطحات المائية في العواصم الساحلية أو المورفولوجية الصعبة في العواصم الداخلية كالرياض الذي أضعف وادي حنيفة وروافده الأخدودية من التوسع غرباً. وللالتحام الحضري بعض الآثار ومنها:

1) اختلاف الأنسجة العمرانية بين العاصمة والمدينة التي التحمت بها بسبب اختلاف الهياكل العمرانية التخطيطية المعدة للنمو العمراني مسبقاً قبل الالتحام في فترات خطط التنمية السابقة.

2) ضعف توازي بنية المرافق الأساسية سواء ما يخص تمديدات شبكات الطاقة أو الاتصالات أو الصرف الصحي ، وكذلك امتدادات الطرق ومواصفاتها ما بين العاصمة والمدينة التي دخلت في إطارها.

3) عدم توافق قطاع الخدمات ما بين العاصمة والمدينة التي دخلت ضمن إطارها المكاني سواء ما يخص تركز الخدمات العامة أو الخاصة، مما قد تنعكس آثاره على اقتصاديات المدينة الصغيرة التي دخلت في نطاق العاصمة العمراني.

4) اختلال الأداء الوظيفي الإقليمي للمدينتين (العاصمة والمدينة الملتحمة معها) في تسيير الخدمات الإقليمية حالة توحيد جهات الإشراف فيما بينهما، نظراً للوقت الذي يستغرقه تنظيم الإشراف الإقليمي الجديد بعد الالتحام الحضري.

5) فقدان المدينة الصغيرة لبعض الامتيازات التي يمكن الحصول عليها في حالة عدم الالتحام الحضري، خاصة ما يتعلق باستحداث الخدمات ذات المستوى الأعلى. وهذا ما يذيب المدينة الصغيرة في بنيتها وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية ضمن خصائص العاصمة.

3-6: مدى توازن مساحات العواصم مع برامج النمو العمراني الفعلي

إن الالتحام الحضري الذي بدأت تظهر مؤشراته في العواصم الخليجية ناشئ عن وجود فراغات داخل نطاق العواصم العمرانية لم يتم استثمارها؛ وهو ما يسرع من هذه العملية نحو ما يحيط بها من مدن صغيرة. ومن أسباب اتساع العواصم على حساب ما يجاورها من مراكز حضرية ضعف الضوابط التنظيمية القادرة على الموازنة بين المساحات المتاحة للنمو العمراني والكتل العمرانية القائمة في الوقت الراهن. ولاشك أن التوسع المساحي الذي حل بالعواصم الخليجية أفضى إلى مجموعة من النتائج التي رصد جدول (7) جزءاً منها وهي أحد الآثار غير الإيجابية المتوقعة لهذا النمو.

إلا إن السؤال الأكثر إلحاحاً هو: هل التوسع المساحي للعواصم الخليجية متوافق أو قائم على حاجة فعلية وإشغال تام للمخططات السكنية المعتمدة بتواريخ سابقة لهذه العواصم؟ وإن الإجابة تأخذ أبعاد عمرانية واقتصادية منها:

1) متطلبات النمو العمراني التي اتخذته معظم العواصم، والمتمثل بالامتداد الأفقي، مما يعني أن هذا الشكل من الامتداد هو السبب في اتساع النطاق العمراني في عواصم الخليج في ظل أعداد سكانية تفد إلى كل عاصمة من الداخل والخارج.

2) شكل النمط المعماري الذي اعتاد عليه أغلب سكان مجتمع الخليج المتمثل بالسكن الأحادي في مساحة تصل فيها الكثافة السكانية إلى أدنى مستويات لها على المستوى العالمي. كما أن المواطن الخليجي أصبح يتوق إلى البعد عن وسط المدينة إلى الأطراف التي تقل فيها أنماط استخدامات الأرض إلى أدنى حد لها.

3) نشاط شركات ومكاتب العقار في الاستفادة من الأرباح التي تحققها تجارة الأراضي عبر المساهمات في المخططات السكنية، وما يقابله من توظيف أغلب المواطنين الخليجيين أموالهم في الاستثمار العقاري؛ وسوق لهذا النشاط الإعلانات التجارية في الصحف والقنوات الفضائية عبر آلية سهلة في عملية الاكتتاب.

4) أسهمت الطرق الرئيسة الرابطة بين العواصم الخليجية والمناطق الداخلية في كل دولة إلى تسارع النمو المساحي للعاصمة وفق محاور تلك الطرق، نظراً لأن أسعار الأراضي بالقرب من الطرق الرئيسة تواكب الاستثمار العقاري.

رابعاً نظرية الرتبة والحجم على مستوى الدول الخليجية

أسهمت الظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية في تتباين هيراكية المدن في الدول الخليجية، وهذه الظروف تجعل من دراسة الدول الخليجية منفردة حول مدى انطباق نظرية الرتبة والحجم على مدنها الرئيسة محققاً لأهداف البحث. ونظراً لعدم توفر البيانات الشاملة والكافية فقد تم أخذ أربع من دول المجلس ليتم بها تعميم الأحكام حول انطباق الصيغة لحين إجراء دراسات في الموضوع ذاته للدول المتبقية.

أولاً: دولة الإمارات العربية المتحدة

تجاوز سكان دولة الإمارات العربية المتحدة أربعة ملايين نسمة وفق تقديرات عام 2003م يعيش ما يربو على 75% منهم في مناطق حضرية جدول (8). وتأخذ المجمعات الحضرية سبع رتب مبتدئة بمدينة مليونية ومنتهية بمدينة صغيرة لا يزيد عدد سكانها عن 40 ألف نسمة. ويظهر جدول (8) بعض الدلالات الحضرية ومنها:

جدول (8) التراتب الحجمي لإمارات دولة الإمارات العربية المتحدة حسب تقديرات عام 2003م[35]

التجمع السكاني	الحجم الفعلي ف	الحجم النظري* ن	مقدار انحراف ف عن ن	ترتيب الحجم	رتبة المدن إلى المدينة الأولى
دبي	1.171.000	1.172.837	1837 -	1	-
أبوظبي	900.000	586.419	313581 +	2	2/1 <
الشارقة	551.000	390.946	160054 +	3	3/1 <
عجمان	225.000	293.209	068209 -	4	4/1 >
رأس الخيمة	102.000	234.568	132568 -	5	5/1 >
الفجيرة	54.000	195.473	141473 -	6	6/1 >
أم القوين	38.000	167.548	129548 -	7	7/1 >
الإجمالي	3.041.000	3.041.000	0	-	-

المصدر: حساب الباحث.

1) لا تقف على رأس الهرم المدني بالإمارات العربية المتحدة العاصمة – أبو ظبي – ولكن تتربع على القائمة مدينة دبي، وهذا يختلف عن جميع دول مجلس التعاون الخليجي. وكان حجم أبو ظبي السكاني بعد إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971م في مرتبة متساوية – إلى حد ما- مع مدينة دبي؛ وهذا ما بينه تعداد سكان دولة الإمارات الذي أجرى في ديسمبر عام 1975م عندما بلغ تعداد المدينتين 178.467، 179.926 نسمة على التوالي. وتأثرت المنظومة المدنية بالإمارات- عندما أصبحت العاصمة في المرتبة الثانية- بالموقع الجغرافي لمدينة دبي الذي جعلها أقرب إلى عواصم الإمارات الأخرى (الشارقة،

عجمان، أم القوين)، بينما تبعد أبوظبي عن الإمارات الأخرى بمسافة تزيد عن 120كم مما جعل استقطابها السكاني أقل. كما يعد الظهير الريفي أكثر تركزاً في الشمال الشرقي وهو ما يدعم مدينة دبي في حجمها السكاني، ومما ساهم في أن تتجاوز مدينة دبي العاصمة في حجمها السكاني أن الثقل الاقتصادي لدولة الإمارات يتركز فيها، خاصة بعد اتخاذ جبل علي القريب منها منطقة تجارية في نهاية السبعينيات.

2) يظهر في التراتب الحجمي للتجمعات الحضرية في الإمارات عدم التوافق بين المراتب العليا والدنيا شكل (4)، فالمدينة الثانية تزيد عن نصف المدينة الأولى بعدد كبير (314500نسمة)، بينما المدينة الأخيرة أم القوين تقل عن حجم السكان المتوقع لها بمقدار 129 ألف نسمة. وهذا يرجع إلى تباين الفرص الاقتصادية بينها.

3) يتأثر التراتب الحجمي لدول الإمارات –كغيرها من الدول– بالبعد التاريخي، حيث أعطى تعداد 1975م نفس السلسلة التراتبية مما يعني أن حجم التنمية لتلك المدن متناسباً مع الحجم السكاني. ويمكن لمدينة الشارقة في المستقبل أن تقلص من تركز السكان في دبي بدلالة أن حجمها الفعلي يتفوق على الحجم النظري بأكثر من 150 ألف نسمة.

ثانياً: المملكة العربية السعودية

أجرت المملكة العربية السعودية آخر تعداد سكاني لها في غرة شعبان عام 1425هـ (9/15 2004م) وبلغ عدد السكان فيه 22.673.538 نسمة. ويتركز 14.780.053 نسمة في 26 مدينة بنسبة 65.18% من إجمالي السكان في المملكة العربية السعودية. وأخذت المدن أحجاماً تتراوح ما بين 100 ألف – 4 مليون نسمة. وتمثل عواصم المناطق الإدارية قرابة 46% من عدد المدن الرئيسة، ويوضح جدول (9) صورة التوزيع الحجمي في المملكة العربية السعودية التي يمكن مناقشتها في النقاط التالية:

1) يظهر على مدينتي الرياض وجدة استئثارهما بـ 30% من إجمالي سكان المملكة العربية السعودية وعلى نحو 47% من إجمالي سكان المدن الرئيسة المبينة في الجدول، وهذا ما أسهم في بروز ما اسماه مارك جيفرسون Jefferson.M المدينة الأولى. فإذا كانت مدينة جدة في حجمها أكبر من نصف العاصمة فإن بقية المدن لم تساير نظرية زيبف التي ترى أن حجمها يساوي حجم المدينة الأولى (العاصمة) على رتبة المدينة المعنية. ويمكن أن يعلل بروز حجم عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض على مدن المملكة إلى عوامل عديدة من أبرزها التوسط المكاني لموقع العاصمة، وسرعة استجابة المجتمع فيها لبرامج التنمية المتنوعة، واستهدافها من قبل العمالة المحلية والوافدة بالهجرة في مرحلة البناء الأولى، ووجود نوى التعليم العالي فيها منذ السبعينات الهجرية، علاوة على احتضانها لكافة الأجهزة الإدارية العليا (الصحة، التعليم، المالية، وغيرها).

جدول (9) التراتب الحجمي للمدن الرئيسة بالمملكة العربية السعودية عام 2004م [36]

المدينة	المنطقة الإدارية	الحجم الفعلي ف	الحجم النظري*	مقدار انحراف ف عن ن	ترتيب الحجم	رتبة المدن إلى المدينة الأولى
الرياض	الرياض	4087152	3834573	+ 252579	1	-
جدة	مكة المكرمة	2801481	1917286	+ 884195	2	2/1 <
مكة المكرمة	مكة المكرمة	1294168	1278191	+ 15977	3	3/1 >
المدينة	المدينة المنورة	918889	958643	- 39754	4	4/1 >
الدمام	الشرقية	744321	766915	- 22594	5	5/1 >
الطائف	مكة المكرمة	521273	639095	- 117822	6	6/1 >
تبوك	تبوك	441351	547796	- 106445	7	7/1 >
بريدة	القصيم	378422	479322	- 100900	8	8/1 >
خميس	عسير	372695	426064	- 53369	9	9/1 >
الهفوف	الشرقية	287841	383457	- 95616	10	10/1 >
المبرز	الشرقية	285067	348598	- 63531	11	11/1 >
حائل	حائل	267005	319548	- 52543	12	12/1 >
نجران	نجران	246880	294967	- 48087	13	13/1 >
حفر الباطن	الشرقية	231978	273898	- 41920	14	14/1 >
الجبيل	الشرقية	222544	255638	- 33094	15	15/1 >
أبها	عسير	201912	239661	- 37749	16	16/1 >
الخرج	الرياض	200958	225563	- 24605	17	17/1 >
الثقبة	الشرقية	191826	213032	- 21206	18	18/1 >
ينبع	المدينة المنورة	188430	201820	- 13390	19	19/1 >
الخبر	الشرقية	165799	191728	- 25929	20	20/1 >
عرعر	الحدود الشمالية	145237	182599	- 37362	21	21/1 >
الحوية	مكة المكرمة	132078	174299	- 42221	22	22/1 >
عنيزة	القصيم	128930	166720	- 37790	23	23/1 >
سكاكا	الجوف	122686	159774	- 37088	24	24/1 >
جيزان	جيزان	100694	153383	- 52689	25	25/1 >
القريات	الجوف	100436	147483	- 47047	26	26/1 >
المجموع	-	14780053	14780053	0	-	-

المصدر: حساب الباحث.

شكل (٤) التراتب الحجمي للتجمعات الحضرية في الإمارات العربية المتحدة

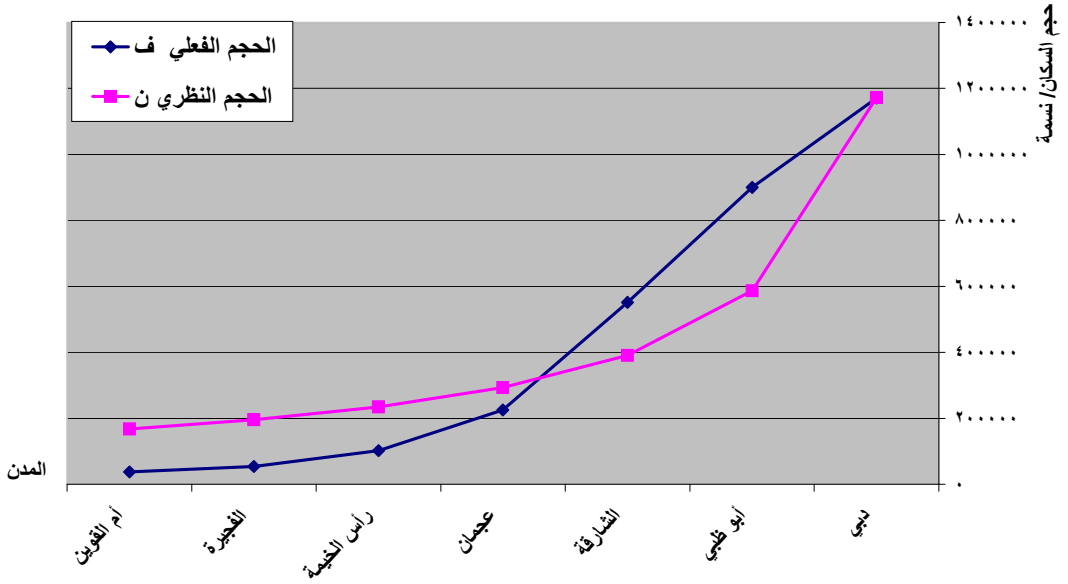

شكل (٥) التراتب الحجمي للمدن الرئيسة في المملكة العربية السعودية

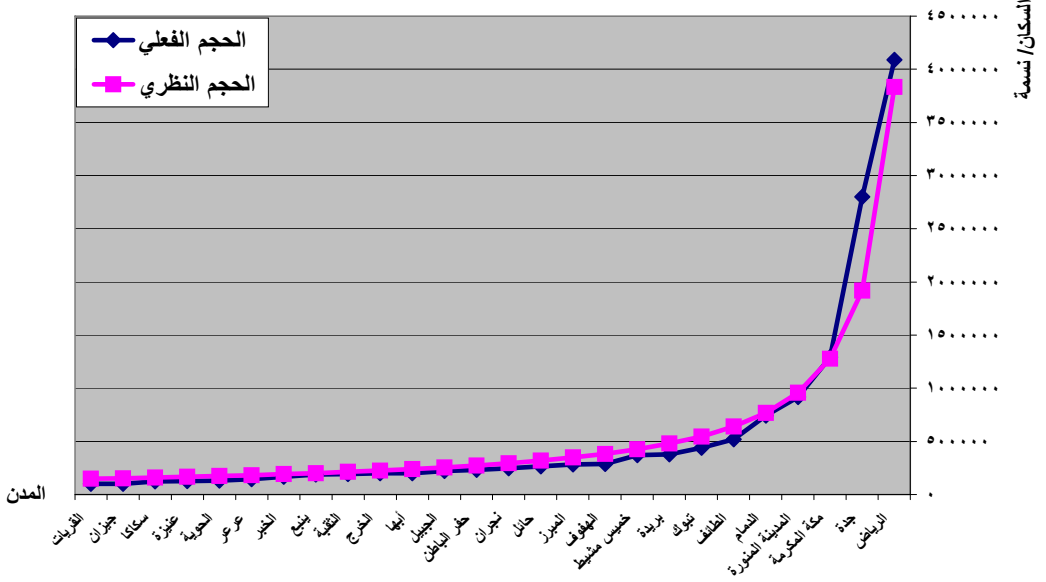

2) يرى الحماد (1407هـ)[37] أن التطور السريع في مدينة الرياض يتوافق مع نظرية "ابسن" التي تؤيد المفهوم الإداري المبني على اتخاذها عاصمة للمملكة العربية السعودية؛ وهذا يعني أن هذا التطور واكبه نقلة في النمو السكاني للرياض تزيد عن المعدل العام للنمو على مستوى الدولة. ونمت الرياض نمواً سكانياً متسارعاً، وهذا ما أكدته التعدادات السابقة، فبعد أن كان عدد سكانها عام 1962م 169185نسمة أصبحت الآن 4087152 نسمة شكل (6). وأدى الموقع الجغرافي المتوسط لمدينة الرياض إلى جعلها أكثر استقطاباً للسكان الريفيين من المدن الأخرى، وهو ما خلصت إليه إحدى دراسات الهجرة الداخلية بأن عدد الوافدين إلى منطقة الرياض بلغ 31.75% من حجم الهجرة الكلية بالمملكة العربية السعودية عام 1999م.[38]

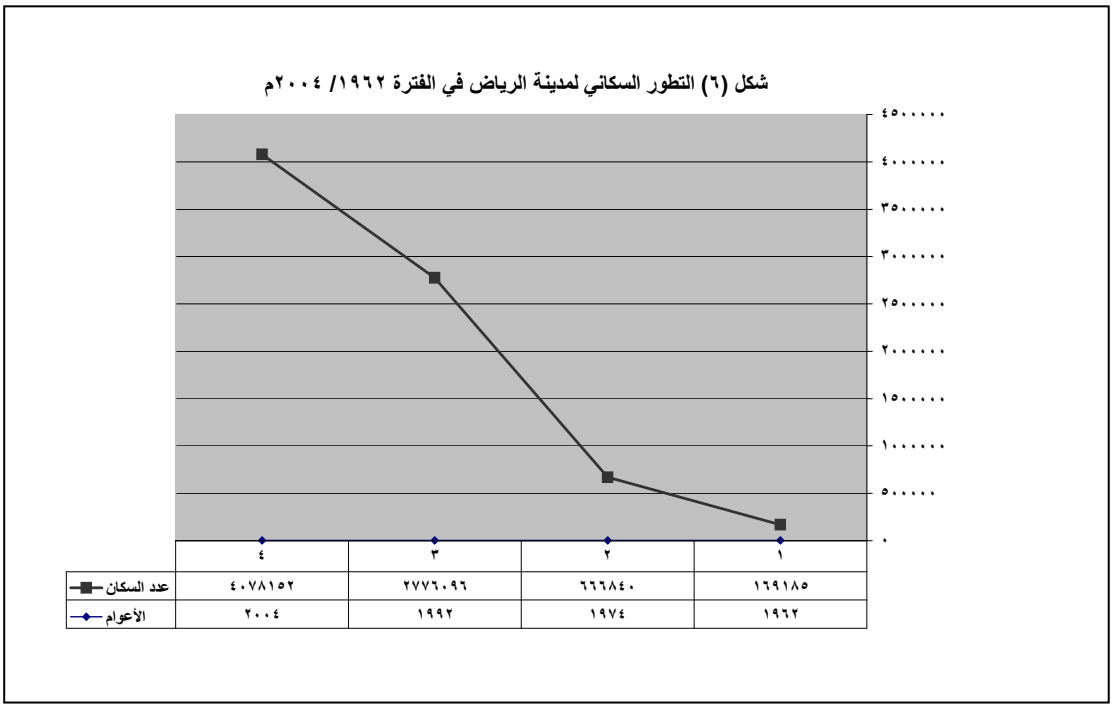

3) كان من المتوقع أن يساهم اتساع المملكة العربية السعودية وتعدد أقاليمها في انطباق نظرية الرتبة والحجم على مدنها إلا أن هذا لم يحدث نظراً لتباين المقومات الطبيعية والبشرية لمناطقها أو أقاليمها، وهذا ما توصلت إليه دراسة العنقري (1407هـ)[39] من أن التباين في النظم (القطاعات) الإقليمية جعل الرتبة الحجمية للمدن مختلفة حسب الأقاليم الرئيسة (شرقية، ووسطى، وغربية).

4) يمكن للمدن الخمس (> 500.000 نسمة) أن تتطابق مع نظرية زيبف في المستقبل عدا المدينة الثانية (جدة) شكل (5) في حالة تباطؤ نمو مدينة الرياض إلى مستوى أقل مما كان عليه، وهذا ما تسعى إليه برامج خطط التنمية العمرانية المستقبلية عن طريق إيجاد بدائل لاتجاهات النمو العمراني، وهذا ما وجهت به الاستراتيجية العمرانية الوطنية المعتمدة عام 1421هـ حول تحقيق تنمية عمرانية متوازنة بين مناطق المملكة في المدى البعيد، من خلال تقليل الفوارق والتباينات في مستويات التنمية بين المناطق والتي

كانت من نتاج التطورات التنموية المتواصلة خلال العقود الثلاث الماضية منذ بداية التسعينيات الهجرية من القرن الماضي (السبعينيات الميلادية)، وحددت الاستراتيجية ضرورة توجيه التنمية في المجالات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية بعيداً عن مناطق النمو السريع والمراكز الحضرية الكبرى.

ثالثاً: دولة الكويت

أخذت الكويت في نموها السكاني وبالتالي بنيتها العمرانية خطاً مختلفاً عن العواصم الخليجية بما يسميه المهتمين بالدراسات الحضرية "النمو المتروبوليتاني الواسع" والذي يميل إلى التحام عام بين العاصمة وما يحيط بها من مدن بعد تطور استمر لأكثر من نصف قرن، وأصبح موضع العاصمة هو مركز مدينة الكويت. وأثبت المنيس (1996م) موصفات المتووبولس للكويت في مؤشرات متعددة وهي الحجم السكاني، الهيمنة الوظيفية، التخطيط الحضري، ومؤشرات أخرى[40]. ولعل من العسير في ضوء هذا النمو دراسة التراتب الحجمي للمدن الكويتية بسبب صعوبات تحديد السكان عند نقاط التداخل المكاني للمدن، إلا أن البحث قد أخذ بمخرجات قطاع الإحصاء في الكويت في تحديد حجم السكان في التجمعات السكانية كنموذج يتم من خلاله المقارنة الحجمية جدول (10) والذي يظهر فيه:

1) اختلاف التراتب الحجمي للتجمعات السكانية في الكويت عن السعودية والإمارات، حيث أن المنظومة التراتبية تكبر المعيار الذي تبناه زيبف؛ فالسالمية وهي المدينة الثانية تبلغ ثلاثة أرباع المدينة الأولى (أربعة أسداس الأولى)، والمدينة الثالثة تربو على نصف الأولى، والمدينة الرابعة بلغت أكثر من خمسي الأولى وهكذا أصبحت جميع التجمعات السكانية في الكويت تزيد عن رتبتها حسب معيار الرتبة والحجم لزيبف كما في شكل (7).

2) يظهر على البناء التراتبي لأغلب التجمعات السكانية في دولة الكويت وجوده ضمن أحجام تتراوح ما بين 20- 70 ألف نسمة، نظراً لاستحداث مجموعة من التجمعات السكانية الصغيرة المؤهلة للنمو بشكل أكبر والتي يتجاوز عددها حسب تقديرات قطاع الإحصاء والمعلومات عام 2002م أكثر من 50 تجمعاً سكانياً يقل فيها عدد السكان عن 25 ألف نسمة. كما أن هناك احتمالية اختطاط مدن جديدة في المناطق الساحلية و الداخلية، وهو ما ترمي إليه استراتيجية النمو العمراني في تشجيع التوسع الحضري في اتجاه الغرب من مدينة الكويت حول الجهراء وما بعدها حتى منطقة المقلاع وكذلك التوسع ناحية الجنوب الغربي في منطقة الشدادية، إضافة إلى بناء مدينتين في الخيران جنوباً والصبية شمالاً لكي تستوعب هذه التنمية العمرانية ما يربو على 0.5 مليون نسمة[41]؛ وهذا مما سيساعد على الثبات الهرمي للتجمعات السكانية القائمة.

جدول (10) التراتب الحجمي للمدن الرئيسة بدولة الكويت عام 1995م [42]

التجمع السكاني	المحافظة	الحجم الفعلي ف	الحجم النظري*	مقدار انحراف ف عن ن	ترتيب الحجم	رتبة المدن إلى المدينة الأولى
الكويت	الكويت	192974	334894	- 141920	1	
السالمية	حولي	129775	167447	- 037672	2	2/1 <
جليب الشيوخ	الفروانية	102169	111631	- 009462	3	3/1 <
حولي	حولي	82154	83724	- 1570	4	4/1 <
خيطان الجنوبي	الفروانية	62241	66979	- 4738	5	5/1 <
صباح السالم	حولي	54608	55815	- 1207	6	6/1 <
الصليبية	الجهراء	53639	47842	5797	7	7/1 <
الفروانية	الفروانية	52928	41862	11066	8	8/1 <
القرين	حولي	50689	37210	13479	9	9/1 <
الصباحية	الأحمدي	50644	33489	17155	10	10/1 <
تيماء	الجهراء	46066	30445	15621	11	11/1 <
الفردوس	الفروانية	40361	27908	12453	12	12/1 <
القصر	الجهراء	39128	25761	13367	13	13/1 <
الفحاحيل	الأحمدي	38180	23921	14259	14	14/1 <
سلوى	حولي	36108	22326	13782	15	15/1 <
العارضية	الفروانية	33894	20931	12963	16	16/1 <
الجابرية	حولي	30401	19700	10701	17	17/1 <
الرقة	الأحمدي	29366	18605	10761	18	18/1 <
أبرق خيطان	الفروانية	29243	17626	11617	19	19/1 <
الرميثة	حولي	28310	16745	11565	20	20/1 <
بيان	حولي	27082	15947	11135	21	21/1 <
الواحة	الجهراء	26070	15222	10848	22	22/1 <
الإجمالي	-	1236030	1236030	0		-

المصدر: حساب الباحث.

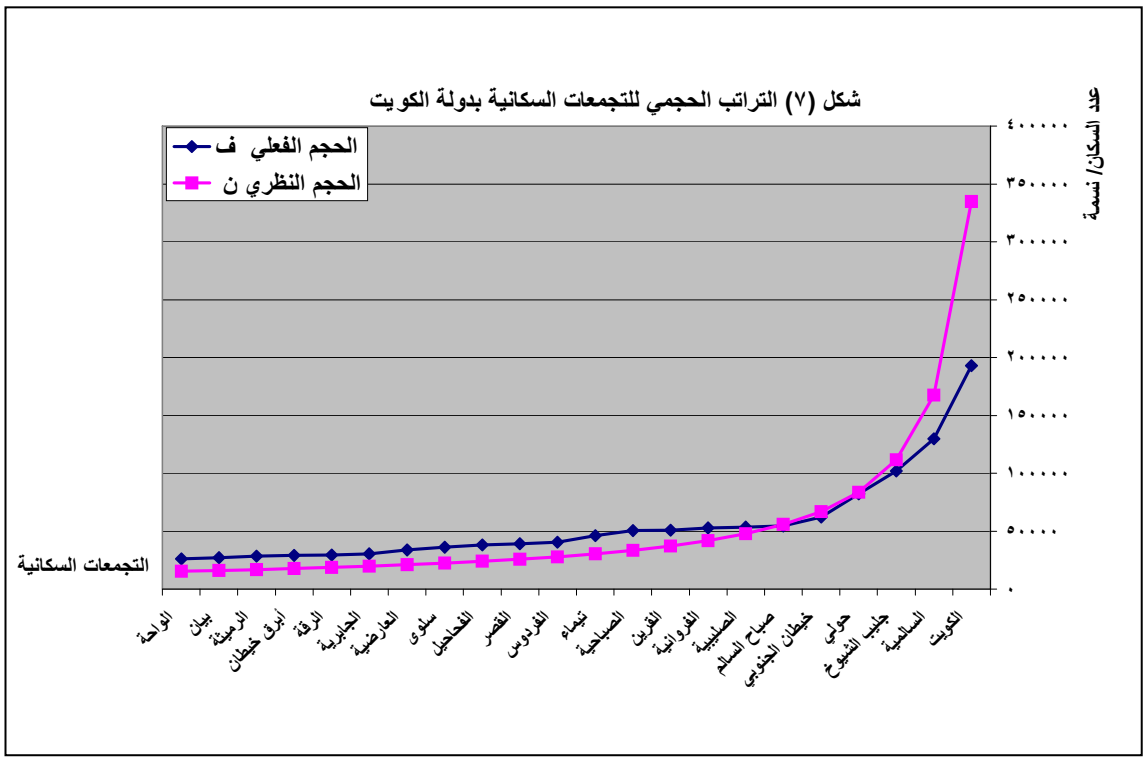
شكل (٧) التراتب الحجمي للتجمعات السكانية بدولة الكويت
الحجم الفعلي ف
الحجم النظري ن
عدد السكان/ نسمة
٤٠٠٠٠٠
٣٥٠٠٠٠
٣٠٠٠٠٠
٢٥٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠
٠
التجمعات السكانية
الواحة
بيان
الرميثية
أبرق خيطان
الرقة
الجابرية
العارضية
سلوى
الفحاحيل
القصر
الفردوس
ثيماء
الصباحية
القرين
الفروانية
الصليبية
صباح السالم
خيطان الخضري
حولي
جليب الشيوخ
السالمية
الكويت

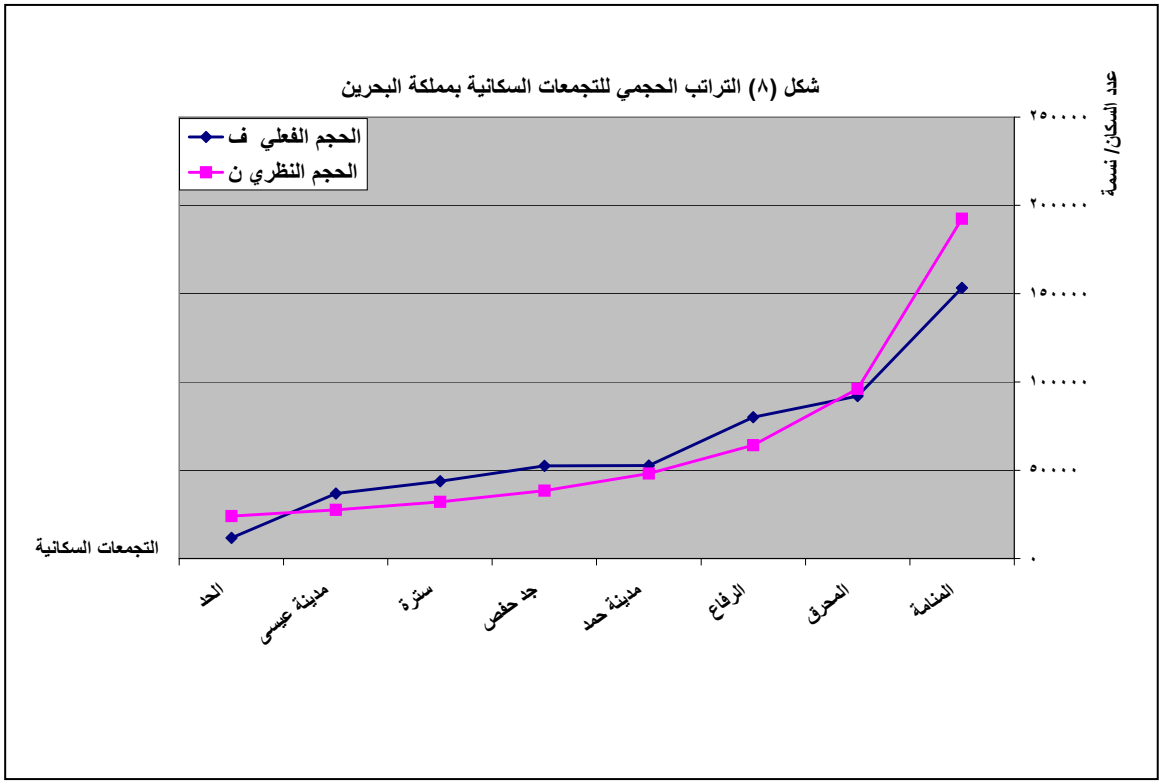
شكل (٨) التراتب الحجمي للتجمعات السكانية بمملكة البحرين
الحجم الفعلي ف
الحجم النظري ن
عدد السكان/ نسمة
٢٥٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠
٠
التجمعات السكانية
الحد
مدينة عيسى
سترة
جد حفص
مدينة حمد
الرفاع
المحرق
المنامة

رابعاً: مملكة البحرين

تعد مملكة البحرين من أقدم الدول الخليجية في إجراءات التعدادات السكانية، حيث أجرت أول تعداد لها في مطلع الأربعينات من القرن الماضي وكانت المنامة والمحرق تستأثران على قرابة 50% من إجمالي عدد السكان مما جعل الكثافة السكانية عالية في الجهة الشمالية، وهذا ما أملته ظروف طبيعية تتمثل في مناسبة تلك المناطق للزراعة في حين تكون المناطق الجنوبية والوسطى من البحرين ذات قدرة إنتاجية ضعيفة بسبب انتشار الإرسابات الكلسية المكشوفة في بقاع واسعة. وتدرج الحجم السكاني لمملكة البحرين ما بين أقل من 100 ألف نسمة عام 1940م إلى 650604 نسمة عام 2001م يعيش 522867 نسمة منهم وبنسبة 80% في تجمعات حضرية جدول (11). ويظهر على التراتب الحجمي لتلك التجمعات السكانية بعض الخصائص من أهمها:

1) يتركز في العاصمة 29.3% من إجمالي سكان التجمعات الحضرية مما أكسبها التربع على هرم التجمعات الحضرية. وجاء ذلك بسبب الثقل التي تتمتع به من الناحية الإدارية والصناعية والخدمية، وقربها من الميناء الرئيس. ويشبه التراتب الحجمي للتجمعات الحضرية في مملكة البحرين شكل (8) ذلك التراتب الحجمي الكائن في دولة الكويت، حيث أن المنظومة التراتبية تكبر المعيار الذي تبناه زيبف، فالمحرق تقترب من ثلثي المدينة الأولى (وعلى وجه التقريب ثلاثة أخماس المنامة). بينما الرفاع تبلغ نصف المدينة الأولى وهكذا أصبحت أغلب التجمعات السكانية في مملكة البحرين تزيد عن رتبتها حسب معيار الرتبة والحجم لزيبف.

جدول (11) التراتب الحجمي للتجمعات السكانية في مملكة البحرين حسب تعداد 2001م [43]

التجمع السكاني	الحجم الفعلي ف	الحجم النظري* ن	مقدار انحراف ف عن ن	ترتيب الحجم	رتبة المدن إلى المدينة الأولى
المنامة	153395	192382	38987 -	1	-
المحرق	91939	96191	04252 -	2	2/1 <
الرفاع	79985	64127	15858 +	3	3/1 <
مدينة حمد	52718	48096	04622 +	4	4/1 <
جد حفص	52450	38476	13974 +	5	5/1 <
سترة	43910	32064	11846 +	6	6/1 <
مدينة عيسى	36833	27483	09350+	7	7/1 <
الحد	11637	24048	12411 -	8	8/1 >
الإجمالي	522867	522867	0	-	-

المصدر: حساب الباحث.

2) تختلف مملكة البحرين عن دولة الكويت في عدد التجمعات الحضرية مما جعل عاصمة الكويت أقل في نسبة عدد السكان من المنامة بالنسبة للتجمعات الحضرية فيهما (15.6% - 29.3%). ولعل في إنشاء المدن الجديدة مثل مدينتي عيسى، وحمد ما سيساهم في ثبات أو خفض نسبة سكان الحضر في مدينة المنامة مستقبلاً. ويرى الشافعي (2003م) [44] أنه بالرغم من سيطرة المدن العواصم على جذب السكان في دول الخليج العربية (دول مجلس التعاون) إلا أن المدن الجديدة وخاصة الصناعية سوف يكون لها دور في تقليل الاكتظاظ السكاني في المدن العواصم لكون المدن الصناعية أصبحت علامات بارزة في دول مجلس التعاون الخليجي.

3) تعطي قيم انحراف الحجم الفعلي عن الحجم النظري الموجبة لأغلب التجمعات السكانية في البحرين رؤية على أن استقطاب المنامة أقل مقارنة بعاصمتي الإمارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية اللتين أسهمت فيهما المساحة دوراً في قوة الاستقطاب، وتمثل ذلك في أن أصبح الانحراف موجباً لكلا العاصمتين مقارنة بالمنامة التي كان فيها الانحراف سالباً.

الخاتمة

أظهرت دراسة عواصم الخليج العربي من خلال نظرية الرتبة والحجم- التي نظرها زيبف Zipf – أن التراتب الحجمي غير متطابق على منظومة العواصم الخليجية؛ حيث من المفترض نظرياً أن يكون تسلسل أحجامها على النحو التالي: 1 ، 2/1 ، 3/1 ، 4/1 ، 5/1 ،.... وبعد التطبيق وجد أن التسلسل الحجمي للعواصم يأخذ الشكل: 1، 4/1، 5/1، 6/1 ، 8/1، 24/1 حسب الحجم الفعلي للرياض، وأبو ظبي، ومسقط، والدوحة، والكويت، والمنامة على التوالي. ويعد انتفاء انطباق نظرية الرتبة والحجم مرتبط بظروف جغرافية تم استعراضها، ومما يضاف إلى تلك العوامل عامل الزمن الذي يكفل عند امتداده لفترة طويلة إلى إمكانية انطباق الترتيب المنتظم، وهذا العامل ساهم في انطباق الترتيب المنتظم في بعض البيئات الجغرافية. وجاءت نتائج تطبيق الرتبة والحجم على مستوى الدول الخليجية التي تم التطبيق عليها على شكلين:

الأول: أخذ التسلسل الحجمي- لأغلب المدن – فيها درجة أقل من التسلسل المنتظم حسب معيار نظرية زيبف، وهذا تمثل في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بمعنى أن التسلسل الفعلي لأحجام المدن فيها يصغر أرقام تسلسل نظرية الرتبة والحجم. ويمكن أن يكون للمساحة الإقليمية لهما المبرر الأكبر في عدم الانطباق.

الثاني: أخذ التسلسل الحجمي الفعلي فيها درجة تزيد عن التسلسل المنتظم، وهذا تمثل في دولة الكويت ومملكة البحرين، حيث أن المنظومة التراتبية الفعلية لجميع المدن فيها تكبر المعيار الذي تبنته نظرية الرتبة والحجم لزيبف.

ومن النتائج التي أمكن التوصل إليها أنه كلما كان انحراف الحجم الفعلي للعاصمة (المدينة الأولى) عن الحجم النظري موجباً كلما أخذت المدن التي تصغرها أحجاماً أقل مما هي عليه في نظرية زيبف، والعكس عندما يكون انحراف الحجم الفعلي للعاصمة (المدينة الأولى) عن الحجم النظري سالباً تكون أحجام المدن التي تصغرها في رتبة أعلى مما عليه في نظرية زيبف. وتكون الصورة الثانية أقرب إلى الانطباق عبر مرور الزمن إذا علم أن أجهزة التخطيط في دول المجلس تسعى عبر برامج التنمية العمرانية لديها بتقليص النمو السريع للمراكز الحضرية الكبرى – سواءً العواصم أو ما دونها من مدن – وتوجيهه بعيداً نحو المدن متوسطة الحجم لضمان التنمية الشاملة. ومن المتوقع أن تتقلص تيارات الهجرات الداخلية إلى العواصم الخليجية في ظل ارتفاع متطلبات الإقامة الدائمة في المراكز الحضرية الكبرى، ووجود بعض البدائل الجاذبة في المدن الصناعية التي شيدت في أكثر الدول الخليجية مما سيصل بالعواصم إلى نمو سكاني يحفظ لها تشغيل قطاعاتها الوظيفية القائمة دون تكدس زائد.

ويمكن أن تعطي الدراسة بعض التوصيات والمقترحات التي يحسن تفعيلها واختبار جدواها بعد وصول العواصم الخليجية إلى قمة هرم المدن ومنها :

1) تقليص الاستثمار في مجال الأراضي السكنية واستبداله بنظام استثمار الوحدات السكنية الجاهزة للسكن. وربما سيساعد هذا الإجراء على نزوح الاستثمارات العمرانية السكنية إلى المدن المتوسطة الحجم والصغيرة بسبب أن الجدوى الاقتصادية المثلى لمثل هذه الاستثمارات لن تكون في العواصم التي تصل فيها أسعار الأراضي إلى معدلات كبيرة مقارنة بالمدن الأخرى، باعتبار أن القوة الشرائية للسكان النازحين للعواصم ستكون أقل.

2) الاهتمام بالتخطيط الارتدادي نحو مركز العاصمة، ويكون ذلك بدراسة إمكانية تطوير عمران الأحياء القديمة بعد تخطيطها، خاصة وأنها تمتلك مقومات خدمية جيدة، ويمكن أن ينظر في تخطيطها إلى التوسع الرأسي.

3) زيادة المنح السكنية الحكومية للمواطنين في المدن المتوسطة والصغيرة، ووضع آليات تمكن المواطن الذي امتلك منحة إلى سرعة البناء عليها لضمان استقراره الدائم في المدينة المتوسطة أو الصغيرة، وتقليص التطلع إلى الهجرة والاستقرار في العاصمة.

4) تشجيع الاستثمارات الخاصة في المدن المتوسطة والصغيرة الحجم، خاصة تلك المتعلقة أو القائمة على استقطاب أيدي عاملة من الخارج، وهي التي أسهمت في تضخم سكان معظم العواصم الخليجية بنسب عالية؛ فالعمالة تزيد عن ثلث حجم السكان في عواصم تلك الدول التي طبقت عليها نظرية الرتبة والحجم. وربما تصل إلى أعلى من ذلك في العواصم التي لا يتوفر فيها تعدادات حديثة أو مفصلة.

5) إعادة النظر في التنمية الريفية، وإعطائها بعض الامتيازات التخطيطية في المجال العمراني لكونها نواة في استثمار مصادر البيئة الخليجية المتنوعة (المراعي، والصيد، والزراعة ، والتعدين....) وهذا ما سيساهم في توليد بعض فرص العمل.

هوامش البحث

(1) الأمانة العامة، (2002م)، النشرة الاقتصادية، عدد 17، مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص iv.

(2) حددت المواقع الفلكية بواسطة فهارس Philip, G. (١٩٨١), **New world Atlas**, ٤th ed ,London.

(3) أبو عياش. عبد الإله، وإسحق القطب، (1980م)، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات، الكويت، ص126.

(4) Thomas, M. (١٩٧٢), Growth Pole Theory : An Examination Of Some Of Its Basic Concepts, **in**: Hansen, N.(ed), **Growth Centers In Regional Economic Development**, pp. ٥٠-٨١, Collier Macmillan Limited, London.

(5) Thomas, M. (١٩٧٢), op.cit. p.٥١.

(6) جريل. ن، س. (1988م)، التحضر في دول الخليج العربية، ترجمة: خالد بن محمد العنقري، سلسلة علمية تصدر عن وحدة البحث والترجمة، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، ص 111.

(7) جريل. ن، س (1988م)، المرجع السابق، ص112.

(8) Rostow, W.(١٩٧١), **The Stages Of Economic Growth**, At The University Press, Cambridge, PP.٤-١١.

(9) Lapidus, I. (١٩٦٩), **Middle Eastern Cities**, Berkeley, Los Angeles, P.v.

(10) Roberts, H. (١٩٧٩), **An Urban Profile Of The Middle East,** Croom Helm, London. P ٤٧.

(11) لا تعني الإشارة إلى التحول الاقتصادي تفسير التحضر بالعامل الاقتصادي فقط؛ فهناك عوامل لها آثارها على هذه العملية، خاصة العامل السلوكي، والعامل الديموغرافي.

(12) الثمالي. محمد بن مصلح، (1411هـ)، التحضر والتركز السكاني في المملكة العربية السعودية وعلاقتهما بالتنمية الاقتصادية، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ص 14.

(13) يختلف مصطلح التحضر عن مصطلح النمو الحضري؛ فالتحضر نسبة سكان المدن لمجموع سكان الإقليم، بينما النمو الحضري زيادة أعداد السكان في المدن بجميع فئاتها (أبو عياش والقطب، 1400هـ، ص 126). ويمكن أن يكون النمو الحضري مؤشراً للتحضر.

(14) الخياط. حسن، (1989م)، المدينة العربية الخليجية، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة، ص ص 114-115.

(15) Friedmann, J. (١٩٧٢), A General Theory of Polarized Development, **in** Hansen, N.(ed), **Growth Centers in Regional Economic Development**, pp. ٨٢-١٠٧, Collier - Macmillan Limited, London.

(16) Tietz, M. (١٩٧٥), Toward A Theory Of Urban Facility Location, **in**: Gale S. and Moore, E. (eds), **The Manipulated City**, pp. ٢٧٧-٢٨٥, Maaroufa, Chicago.

(17) مجلة أموال، (2005م)، أربع شركات ترسم الخريطة العقارية في الخليج، عدد 5، فبراير، ليفانت إنترناشونال، باريس، ص ص 29-32.

(18) المقدسي. أبو عبدالله محمد بن أحمد، (1408هـ)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، دار إحياء التراث، بيروت، ص 54.

(19) Jefferson, M. (١٩٣٩), The Low Of The Primate City, **The Geographical Review**, Vol. ٢٩, pp. ٢٢٦-٢٣٢.

(20) Zipf, G.(١٩٤١), **National Unity and Disunity**, Bloomington, U.S.A. pp. iii-iv.

(21) Herbert, D. and Thomas, C. (١٩٨٢), **Urban Geography,** John Wiley & Sons, New York. p. ٩٣.

(22) الحميدي. عبدالله بن عيدالعزيز، (1413هـ)، تعديل الصيغ الرياضية المستخدمة في قاعدة الرتبة والحجم في جغرافية المدن، الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية، ج2، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص462.

(23) مكي. محمد شوقي، (1415هـ)، مناهج البحث في جغرافية الحضر، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز (العلوم التربوية)، مجلد 8، جدة، ص ص 147-204.

(24) الجار الله. أحمد، (1996م)، تحليل النظام الحضري السعودي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد 55، الكويت، ص ص 78-107.

(25) حمدان. جمال، (1977م)، جغرافية المدن، ط2، عالم الكتب، القاهرة، ص 244.

(26) مصدر البيانات:

1) يوسف، حسن على، (2000م)، الجغرافية الإقليمية لمنطقة حوض الخليج العربي، القاهرة، ص353.
2) الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، (1419هـ)، مج 1،2، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
3) الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، (2002م)، النشرة الاقتصادية، عدد 17، ص167.

(27) الجار الله. أحمد، (2003م)، عالمية التنمية الحضرية في دول مجلس التعاون الخليجي ، الجمعية الجغرافية اليمنية، عدد 2، صنعاء، ص ص 39-55.

(28) العيسوي. فايز محمد، (2001م)، أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 123 127.

(29) المصدر: تقدير عدد السكان من حساب الباحث بدلالة نمو كل دولة جدول (2).

1) الموسوعة العربية العالمية، (1996م)، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، مجلدات: 10 ، 11، 20، 24،23. صفحات 425، 428،323، 249، 216 على التوالي.
2) وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لسنة 2002، قطاع الإحصاءات والمعلومات، الكويت، ص 43.
3) http://www.uae.gov.ae/mop/group/st_group٢٩/ch_٠٢.htm
4) http://www.bahrain.gov.bh/census/١٢١.htm

(30) الحميدي. إبراهيم بن عبدالله، (1424هـ)، "الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية حجمها واتجاهاتها" مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 16، الرياض، ص 123.

(31) المنيس. وليد عبدالله، (1994م)، التركيب الداخلي لمدينة الكويت بالمقارنة مع نماذج تركيب المدن، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 73، جامعة الكويت، الكويت، ص ص 43.

(32) المصدر:

1) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (2002م)، النشرة الاقتصادية، عدد17، الأمانة العامة، الرياض، ص ص 40، 69، 72، 73، 180.

2) الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، (1419هـ)، مج 2،1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

3) حساب الباحث.

(33) www.unchs.org/istanbul+٥/documents/٢add٦a.

(34) عيسى. صلاح عبدالجابر، (1413هـ)، خصائص الالتحام الحضري بالسعودية، الدارة، عدد 4، ص ص 70 – 129.

(35) http://www.uae.gov.ae/mop/group/st_group٢٩/ch_٠٢.htm.

(36) وزارة التخطيط والاقتصاد، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن 1425هـ(2004م)، مصلحة الإحصاءات العامة، الرياض، ص147-148.

(37) الحماد. محمد عبدالله، (1407هـ)، نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق، **في** المدن السعودية انتشارها وتركيبها الداخلي، تحرير أسعد عبده، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ص ص 31-66.

(38) الحميدي. إبراهيم بن عبدالله، (1424هـ)، مرجع سبق ذكره، ص123.

(39) العنقري. خالد بن محمد، (1407هـ)، أنماط التوزيع الحجمي للمدن السعودية: دراسة المرتبة – الحجم ، **في** المدن السعودية انتشارها وتركيبها الداخلي، تحرير: أسعد عبده، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ص ص 93-105.

(40) المنيس. وليد عبدالله، (1996م)، البنية الحضرية لمدينة الكويت: ملامح المدينة الكبرى، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد 56، عدد 2، ص 486.

(41) الصباح. أمل يوسف، وحمدي على عزت، (2004م)، أنماط التغير في توزيع السكان وكثافتهم في دولة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ص ص 185-186.

(42) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية لسنة 2002، قطاع الإحصاءات والمعلومات، الكويت.

(43) http://www.bahrain.gov.bh/census/١٢١.htm.

(44) الشافعي. نظام عبدالكريم ، (2003)، التنمية الصناعية في قطر والخليج ، ط2، دار الشرق، الدوحة، ص206.